

Distr.: Limited
11 September 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم
المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية
الدورة الثانية
نيويورك، ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

مشروع برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد
٢٠١٤-٢٠٢٤^(١)

أولا - مقدمة

١ - الأمم المتحدة ملتزمة بتعزيز السلام والأمن العالميين والتقدم الاقتصادي والاجتماعي وحقوق الإنسان وكرامته على نحو منصف وشامل للجميع. وفي عالم يتزايد ترابطا وعولمة، لا بد من أن ننظر إلى الآفاق والتحديات العالمية في إطار متكامل. إن ضمان حياة كريمة للجميع وتعزيز التقدم والرخاء المنصفين في إطار تسوده التنمية المستدامة هو الطريق إلى الأمام التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يسلكها.

٢ - يواجه ٣٢ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية الواقعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا، التي يبلغ عدد سكانها مجتمعة نحو ٤٤٠ مليون نسمة، تحديات خاصة مرتبطة بافتقارها إلى منفذ بري مباشر إلى البحر، وبموقعها النائي وعزلتها عن الأسواق العالمية. إذ تعتمد تجارتها الدولية على المرور العابر في بلدان أخرى. كما أن المعابر الحدودية الإضافية وبُعد المسافة عن الأسواق الرئيسية، مقترنة بإجراءات المرور العابر المرهقة وعدم كفاية البنية التحتية، تضيف زيادة كبيرة إلى إجمالي مصروفات النقل وغير ذلك من تكاليف

(١) قُدمت هذه الوثيقة في وقت متأخر بسبب الإبطاء في العملية الحكومية الدولية التي جرى في إطارها التفاوض على نص هذه الوثيقة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المعاملات التي تضعف الميزة التنافسية للبلدان النامية غير الساحلية وتقلص من نموها الاقتصادي وتؤثر سلباً في وقت لاحق في قدرتها على تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والتقدم البشري والاجتماعي والاستدامة البيئية. ويشكل الموقع الجغرافي القاري لهذه البلدان عاملاً رئيسياً يساهم في الانتشار الواسع نسبياً لحالات الفقر المدقع والقيود الهيكلية فيها. فالبلدان النامية غير الساحلية، كمجموعة، هي من أفقر البلدان النامية، والعديد منها هي أيضاً من أقل البلدان نمواً، ومحدودة القدرات وتعتمد على عدد محدود جداً من السلع الأساسية في إيرادات صادراتها.

٣ - وتحقق الشراكة بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر فوائد متبادلة تعود بالنفع على تحسين ترابط بنيتها التحتية وصيانتها بصورة مستمرة، وعلى الترتيبات التقنية والإدارية المتبعة في نظمها في مجالات النقل والجمارك واللوجستيات.

٤ - وقد اعتمد المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، الذي عُقد في ألماتي عام ٢٠٠٣، برنامج عمل ألماتي من أجل تلبية احتياجات البلدان النامية غير الساحلية ومواجهة التحديات التي تصادفها. وهو يعكس الالتزام القوي من جانب المجتمع الدولي بإقامة شراكات من أجل تذليل العقبات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. وكان الهدف من برنامج عمل ألماتي كفالة تحقيق تكامل تام وأكثر فعالية للبلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي عن طريق تنفيذ إجراءات محددة من جانب جميع الجهات المعنية ذات الصلة في المجالات ذات الأولوية التالية: القضايا الأساسية لسياسات المرور العابر؛ وتطوير البنى التحتية وصيانتها؛ والتجارة الدولية وتيسير التجارة؛ وتدبير الدعم الدولي والتنفيذ والاستعراض.

٥ - وأسهم برنامج عمل ألماتي في التوعية بالتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية على الصعيد العالمي. فقد زاد بروز دور تلك البلدان والاعتراف الواضح باحتياجاتها الخاصة على الصعيد الدولي في الأمم المتحدة. وهي اليوم مدرجة في خطة التنمية الدولية. فاعترفت الجمعية العامة بضرورة التصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في الوثيقتين الختاميتين لمؤتمر القمة اللذين عُقدا في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وقد دعت الوثيقة الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (انظر قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨) الدول الأعضاء والشركاء في التنمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية

الأخرى إلى التعجيل في أعمالها في مجالات تشييد وصيانة وتحسين مرافق النقل والتخزين وغيرها من المرافق المتصلة بالمرور العابر في البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك إنشاء الطرق البديلة، واستكمال الوصلات الناقصة وتحسين البنية التحتية للاتصالات والطاقة، دعماً للتنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية. ورغم إحراز بعض التقدم خلال الفترة قيد الاستعراض، فثمة حاجة إلى تقديم مزيد من الدعم العالمي في مجال المساعدة المالية والتقنية.

٦ - وكان لبرنامج عمل ألماتي دور إيجابي يضطلع به في تنمية البلدان النامية غير الساحلية؛ غير أنه خطة غير مكتملة، لأنه يتعين على هذه البلدان أن تقطع شوطاً طويلاً كي تستفيد بشكل كامل من العولمة وتحقق نمواً اقتصادياً مستداماً وشاملاً للجميع، علاوة على التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وخلق فرص العمل، وتحقيق التحول الهيكلي.

٧ - وعليه، فثمة حاجة ماسة إلى اتباع برنامج عمل عشري شامل وموجه نحو النتائج يجسد تدابير وآليات الدعم المبتكرة والمحسنة لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية وتعزيز التعاون بين تلك البلدان وبلدان المرور العابر وشركائها في التنمية. ويستند مشروع برنامج العمل هذا إلى مقتضيات الإنصاف والتضامن لمساعدة البلدان الضعيفة التي يعوقها موقعها الجغرافي، في الاستفادة من فوائد التجارة الدولية، وإدخال تحويل هيكلي على اقتصاداتها، وتحقيق نمو مستدام سريع وشامل للجميع. وينبغي أن تُدرج بشكل كامل قضايا وهواس وتطلعات البلدان النامية غير الساحلية المذكورة في هذا التقرير ضمن خطة التنمية العالمية الجديدة، ولا سيما في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة وخطة الدوحة للتنمية.

ثانياً - استعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل ألماتي

٨ - تسارعت إلى حد ما وتيرة النمو الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية منذ اعتماد برنامج عمل ألماتي في عام ٢٠٠٣. فقد زادت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية غير الساحلية من ٤,٥ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ٦,٣ في المائة عام ٢٠١٣. ومع ذلك، سُجلت أوجه تفاوت كبيرة بين البلدان: إذ لم يسجل سوى ثلث هذه البلدان معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي يفوق ٦ في المائة في عام ٢٠١٣. وحتى في تلك البلدان، تشكل استدامة تحقيق التقدم إحدى أبرز دواعي القلق. وعلاوة على ذلك، فإنها لا تزال ضعيفة للغاية إزاء الصدمات الخارجية، فما زال يتعين على تلك البلدان أن تتعافى من الأزميتين الاقتصادية والمالية اللتين حصلتا في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك،

فإن معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة لم تُترجم إلى معدل مرتفع لخلق فرص العمل، ولا إلى تقليص سريع للفقر المدقع. ورغم ارتفاع المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية غير الساحلية من ٦٩٧ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ إلى ١٤٢٣ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة عام ٢٠١٢، لا يزال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ثلثي هذه البلدان أقل بكثير من ١٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٩ - وفي ما يتعلق بالتنمية الاجتماعية، حققت البلدان النامية غير الساحلية بعض النتائج الإيجابية بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٢. غير أن نصف هذه البلدان لا يزال يحتل المرتبة الدنيا في مؤشر التنمية البشرية. وقد أحرزت بعض البلدان النامية غير الساحلية تقدماً في مجال الالتحاق بالمدارس الابتدائية، والتكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي، وتمثيل المرأة في صنع القرار ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع ذلك، لا يزال الفقر منتشرًا على نطاق واسع، وانعدام الأمن الغذائي مرتفعًا، والمرافق الصحية في حالة مزريّة. وما زال تسجيل مستوى عالٍ من وفيات الأطفال والأمهات مقارنةً بفاثات أخرى من البلدان يمثل تحديًا كبيرًا للتنمية البشرية في العديد من البلدان النامية غير الساحلية.

١٠ - إن البلدان النامية غير الساحلية تتأثر بتغير المناخ، الأمر الذي يزيد من حدة التصحر وتدهور الأراضي. فهي تتضرر على نحو غير متناسب جراء التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، والفيضانات، بما فيها الفيضانات المتفجرة للبحيرات الجليدية، فنحو ٥٠ في المائة من الأراضي الجافة في العالم موجودة في البلدان النامية غير الساحلية. كما أن ١٤ بلداً من البلدان الـ ٢٩ التي يعيش فيها ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من السكان في أراضٍ متدهورة، هي بلدان نامية غير ساحلية.

١١ - وشرعت البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في إصلاحات سياساتية هامة بغية تذليل العقبات المادية وغير المادية التي تعترض جوانب النقل العابر. فزادت هذه البلدان تنسيق السياسات والقوانين والإجراءات والممارسات المتعلقة بالنقل والمرور العابر مع بلدان المرور العابر. كما أُبرم عدد من الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية لتيسير المرور العابر، واعتمدت تمهيدا لتنفيذها. واستحدثت بعض البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، من خلال الاتفاقات التجارية الإقليمية، ومناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، أطراً مؤسسية داعمة من قبيل هيئات تيسير النقل والتجارة أو لجان التنسيق وصناديق الطرق. وجرى تبسيط وتنسيق الإجراءات المتبعة في المرافق الحدودية، ما حقق

زيادة في الكفاءة وقُص من التأخير. ومع ذلك، ما زال يتعين تعميق الإصلاحات وتحسين الكفاءة والفعالية وضمان استدامة الإنجازات التي تحققت.

١٢ - واستنادا إلى تقارير عدد من الدراسات المتنوعة، فإن عدد الأيام التي تستغرقها البلدان النامية غير الساحلية للاستيراد انخفض من ٥٧ في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٧ في عام ٢٠١٤، وانخفض عدد الأيام التي تستغرقها للتصدير من ٤٩ إلى ٤٢ خلال الفترة نفسها. ومع أن ذلك يشكل إنجازا رئيسيا، فإن عدد الأيام التي تستغرقها البلدان النامية غير الساحلية للاستيراد والتصدير ما زال يوازي ضعفي مثيله لدى بلدان المرور العابر، التي تستغرق ٢٧ و ٢٢ يوما للاستيراد والتصدير، على التوالي. كما لا تزال البلدان النامية غير الساحلية تعاني من التكاليف المرتفعة للنقل والمعاملات التجارية. فقد بلغ متوسط تكلفة تصدير واحدة بالنسبة إلى البلدان النامية غير الساحلية ٣ ٢٠٤ دولارات مقارنة بمبلغ ١ ٢٦٨ دولارا لبلدان المرور العابر، وبالمثل، فإن متوسط تكلفة استيراد حاوية بلغ ٣ ٨٨٤ دولارا مقارنة بمبلغ ١ ٤٣٤ دولارا، على التوالي. وما زال هذا الوضع يشكل عائقا رئيسيا بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية في سعيها إلى تحقيق قدراتها التجارية. وإن إنشاء نظام مأمون وموثوق به للنقل العابر يتسم بالكفاءة لا يزال أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لتلك البلدان كي تحم من تكاليف النقل وتعزز القدرة التنافسية لصادراتها إلى الأسواق الإقليمية والعالمية. وبالتالي فإن للموقع الجغرافي القاري لتلك البلدان أثرا سلبيا كبيرا على مجمل التنمية في البلدان النامية غير الساحلية. وتشير التقديرات إلى أن مستوى التنمية في البلدان النامية غير الساحلية هو، في المتوسط، أدنى بنسبة ٢٠ في المائة عما كان ليحققه لو لم تكن هذه البلدان غير ساحلية.

١٣ - وبُذلت جهود تدريجية من أجل تطوير وتحسين البنى التحتية للطرق والسكك الحديدية وصيانة البنية التحتية القائمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي. والعمل جارٍ على إنشاء موانئ جافة ومعايير حدودية ذات منفذ واحد، في جميع المناطق. ورغم التقدم المحرز، لا يزال تطوير البنية التحتية المادية غير كاف وهو يشكل عائقا كبيرا أمام استخدام كامل الطاقات التجارية للبلدان النامية غير الساحلية. وفي ما يتعلق بالنقل الجوي، زاد شحن البضائع جوا كما ارتفع عدد الرحلات الجوية المسجلة المغادرة في مجموع البلدان النامية غير الساحلية من نحو ٢٠٠ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٨٠٠ ٣٦٢ في عام ٢٠١٣. ومن التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية في قطاع النقل الجوي الموارد الهائلة المطلوبة للاستثمار في البنية التحتية اللازمة لأسطول جوي قديم، ولصيانته واستبداله وتصلبه. ويحدّ هذا الوضع من الشحن جوا للسلع العالية القيمة بالنسبة

لكل وحدة أو الحساسة التوقيت بطبيعتها، مثل الوثائق والمواد الصيدلانية، وملابس الأزياء والسلع الاستهلاكية الإلكترونية، والمنتجات الزراعية ومنتجات الأغذية البحرية القابلة للتلف.

١٤ - وحققت البلدان النامية غير الساحلية تقدماً في تحسين بنيتها التحتية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، ولا سيما الترابط بالإنترنت والهواتف المحمولة. ولكن رغم التقدم المحرز في توسيع نطاق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا تزال البلدان النامية غير الساحلية متخلفة عن اللحاق بركب بلدان نامية أخرى في مجال القدرة على الوصول إلى الإنترنت عبر النطاق العريض، ومع ذلك، يمكن لهذه التكنولوجيا أن تؤدي دوراً حاسماً في زيادة الترابط وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات وتيسير التجارة الدولية. ومن أولويات تحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية غير الساحلية تحسين إمكانية الوصول إلى شبكات كوابل الألياف الضوئية البحرية الدولية بأسعار دولية منخفضة للخدمات الصوتية، والوصول إلى الإنترنت بسرعة عالية، وإنشاء شبكات أساسية ذات نطاق ترددي عريض، لربط البلدات والمدن داخل البلدان والتشجيع على تنفيذ البنى التحتية ذات الاستخدام المتبادل بين قطاعات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتعاون مع بلدان المرور العابر النامية.

١٥ - ونظراً، إلى حد كبير، لزيادة أسعار السلع الأساسية في العالم، فقد زاد مجموع صادرات السلع من البلدان النامية غير الساحلية من ٤٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٢٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٣. كما زادت الواردات إلى حد ما. ومع أن حصة صادرات البلدان النامية غير الساحلية زادت بنسبة الضعفين من الصادرات العالمية في العقد الماضي، فإنها ما زالت تشكل نسبة منخفضة جداً منها تناهز ١,٢ في المائة. وتبين البيانات التجارية المصنفة أن نسبة ٦٥ في المائة من عائدات تصدير سلع البلدان النامية غير الساحلية حققتها ثلاثة بلدان فقط، وأن بلدين صدّرا أكثر من نصف مجموع صادرات جميع البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠١٣. ويدل ذلك على استمرار تهميش البلدان النامية غير الساحلية في الأسواق العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان النامية غير الساحلية تعتمد إلى حد كبير في صادراتها إلى عدد محدود من الأسواق على عدد قليل من الموارد المعدنية والمنتجات الزراعية المنخفضة القيمة - مما يجعلها سريعة التأثر بتقلب أسعار السلع الأساسية والطلب عليها. وقد نجم عن هذا الوضع اختلال متزايد في التبادل التجاري وتدهور مطرد في شروط الاتجار بها. وقد زادت القدرات الإنتاجية المنخفضة للبلدان النامية غير الساحلية من تفاقم

هذه المشكلة، ما حدّ من قدرتها على أن تحقق قيمة مضافة مُجزية إلى صادرتها أو على تنويع صادرتها وأسواقها. ونحو ٢٠ في المائة من البلدان النامية غير الساحلية هي حاليا في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

١٦ - وزادت مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية غير الساحلية بما يفوق الضعفين، إذ ارتفعت من ١٢,٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ إلى ٢٥,٩ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عام ٢٠١٢. وتشكل المساعدة الإنمائية الرسمية ما يزيد على ٢٠ في المائة من الإنفاق الحكومي المركزي في ١٦ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية. ومع ذلك، فإن توزيعها غير متكافئ في تلك البلدان. فقد زادت مدفوعات المعونة من أجل التجارة إلى البلدان النامية غير الساحلية من ٣,٥ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة عام ٢٠٠٦ إلى أكثر من ٥,٩ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة عام ٢٠١٢. وقد ساعدت المعونة من أجل التجارة في تحسين تسيير التجارة وفي تطوير البنية التحتية المتصلة بالتجارة. ويتعين أن يكون هذا التخصيص أكثر تكافؤا في البلدان النامية غير الساحلية.

١٧ - وتعاني البلدان النامية غير الساحلية من قدرات إنتاجية محدودة ومن مواطن ضعف هيكلية تعوق آفاق نموها وتقيّد قدراتها على الإنتاج بكفاءة وبشكل تنافسي. لذا من الضروري مواجهة التحديات التي تصادفها هذه البلدان في عقد التنمية الجديد ضمن إطار شامل بغية التأكد من أنها قادرة على تحويل اقتصاداتها من الناحية الهيكلية وتحقيق التنمية المستدامة.

١٨ - ورغم إدماج برنامج عمل الماتي نوعا ما في استراتيجيات التنمية الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية، فإنه من الضروري إدماجه بشكل أفضل في الاستراتيجيات الإنمائية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. كما يتعين إدماج الآفاق الموعودة لهذه البلدان والتحديات التي تصادفها، في برامج الشركاء في التنمية، وبخاصة في مجالات المعونة والتجارة والاستراتيجيات الإنمائية. ومن الحيوي أيضا أن تنعكس بشكل واضح مصالح تلك البلدان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي أهداف التنمية المستدامة من أجل تنفيذها بنجاح وتحقيق الاتساق داخل العمليات العالمية.

ثالثا - تجديد وتعزيز الشراكات من أجل التنمية

١٩ - يستند مشروع برنامج العمل الذي يستهدف البلدان النامية غير الساحلية إلى الالتزامات والشراكات المعقودة بين: (أ) البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر؛

و (ب) البلدان النامية غير الساحلية وشركاؤها في التنمية؛ و (ج) المنظمات الدولية والإقليمية، والجهات المسؤولة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين.

٢٠ - يتوقف تخفيف حدة الفقر وتحقيق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية على توافر النظم الفعالة للنقل العابر، والجهود التعاونية القوية لتطوير البنية التحتية للنقل المتعدد الوسائط وأوجه الترابط فيما بينها، وعلى تعزيز بيئة قانونية تمكينية ووجود ترتيبات مؤسسية وقيادة وطنية قوية للترتيبات التعاونية فيما بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر. كما تؤدي الشفافية والإدارة السليمة وكفاءة الترتيبات المؤسسية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر دورا هاما للغاية في تعزيز تلك الشراكة. لذا يتعين تعزيز التعاون على أساس المصلحة المتبادلة لكل من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر بتعبئة قوية للموارد، والتعاون التقني وتطوير التكنولوجيا وتطوير القدرات، إلى جانب الارتقاء بمستوى التعاون وتعزيزه من جانب الشركاء في التنمية. وسيكون للدعم المقدم على الصعيد العالمي أهمية قصوى بالنظر إلى ضخامة التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. وسيكون للتعاون أو التكامل الإقليمي ودون الإقليمي أيضا دور مهم في التصدي بنجاح للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية بالتحديد وتحقيق انضمامها إلى سلاسل القيمة العالمية.

٢١ - ويتعين على المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية والإئتمانية والمنظمات والوكالات المتعددة الأطراف والبلدان المانحة وغيرها من الجهات المانحة الجديدة والناشئة، أن تقدم الدعم المالي والتقني لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على معالجة مشاكلها واحتياجاتها المتعلقة بالنقل العابر معالجة فعالة. وينبغي للشركاء في التنمية إدماج برنامج العمل هذا في أطرهم وبرامجهم وأنشطتهم الوطنية المتعلقة بسياسات التعاون، حسب الاقتضاء وذلك لكفالة تقديم الدعم المالي والتقني إلى البلدان النامية غير الساحلية بصورة معززة ومنتظمة ومحددة الأغراض.

٢٢ - ويعد القطاع الخاص من الجهات الهامة المعنية في هذا الصدد، حيث تتسم مساهمتها بالأهمية الحاسمة لتنفيذ برنامج العمل هذا، بطرق شتى من بينها الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص.

٢٣ - وينبغي للمنظمات الدولية والإقليمية، والجهات المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وغيرها من أصحاب المصلحة تقديم الدعم اللازم لتمكين البلدان

النامية غير الساحلية من التغلب على التحديات التي تواجهها، وتطوير قدراتها للتمكن من إدخال تحولات هيكلية على اقتصاداتها. وثمة حاجة إلى تحسين إدارة النظم النقدية والمالية والتجارية على الصعيد الدولي وتعزيز اتساقها بما يضمن مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في عمليات صنع القرار الخاصة بها، وفي وضع القواعد والأنظمة الدولية على نحو يتفق مع تطلعات هذه البلدان.

رابعاً - الغايات

٢٤ - يتمثل الهدف الرئيسي لبرنامج العمل الجديد في توحى المزيد من الاتساق في تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وفي معالجة التحديات التي تواجهها، والناشئة عن موقعها غير الساحلي والنائي وعمما تجابه من معوقات جغرافية. ومن ثم ينبغي إيلاء اهتمام خاص لوضع نظم فعالة للمرور العابر وتوسيع نطاقها، فضلاً عن تطوير شبكة النقل، وتعزيز القدرة على المنافسة، وتوسيع الروابط التجارية، وإجراء تحولات هيكلية، وإقامة تعاون إقليمي، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة بغية الحد من الفقر، وبناء القدرة على التكيف، ومساعدتها على التحول في نهاية المطاف إلى بلدان مترابطة برا.

٢٥ - الأهداف المقترحة

(أ) تحقيق معدل نمو سنوي لا يقل عن ٧ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات العشر المقبلة؛

(ب) القضاء على الفقر المدقع من خلال تقليص عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم حتى يصبح صفرًا بحلول عام ٢٠٢٤.

٢٦ - أهداف محددة:

(أ) كفاءة الوصول إلى البحر والسفر منه دون عوائق وبكفاءة وفعالية من حيث التكلفة بجميع وسائل النقل، استناداً إلى مبدأ حرية المرور العابر والتدابير الأخرى ذات الصلة؛

(ب) تخفيض تكاليف المعاملات التجارية، وتحسين الخدمات التجارية الدولية من خلال تبسيط وتوحيد القواعد والأنظمة، وذلك بغية زيادة القدرة التنافسية لصادات البلدان النامية غير الساحلية، والحد من تكاليف الواردات مما يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية السريعة والشاملة للجميع؛

- (ج) تطوير شبكات البنية التحتية الملائمة في قطاع النقل العابر، واستكمال الوصلات الناقصة التي تربط البلدان النامية غير الساحلية؛
- (د) التنفيذ الفعال للصكوك القانونية الثنائية والإقليمية والدولية، وتعزيز التكامل الإقليمي؛
- (هـ) تعزيز النمو وزيادة المشاركة في التجارة العالمية، من خلال إحداث تحول هيكل في ما يتصل بتعزيز تنمية القدرة الإنتاجية، وتحقيق القيمة المضافة والتنويع والحد من الاعتماد على السلع الأساسية؛
- (و) تحسين وتعزيز الدعم الدولي للبلدان النامية غير الساحلية بغية القضاء على الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة.

خامسا - أولويات العمل

- الأولوية ١: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر
- الأولوية ٢: تطوير البنية التحتية وصيانتها
- (أ) البنية التحتية للنقل؛
- (ب) البنية التحتية للطاقة؛
- (ج) البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الأولوية ٣: التجارة الدولية وتيسير التبادل التجاري
- (أ) التجارة الدولية؛
- (ب) تيسير التبادل التجاري.
- الأولوية ٤: التحول الاقتصادي الهيكلي وتنمية القدرات الإنتاجية، وتحقيق القيمة المضافة
- (أ) النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع؛
- (ب) الزراعة والتنمية الريفية؛
- (ج) تنمية القطاع الخاص؛
- (د) تنمية قطاع الخدمات، بما في ذلك السياحة؛
- (هـ) العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

الأولوية ٥: التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

الأولوية ٦: المسائل الجديدة والناشئة

(أ) تغير المناخ والتصحر وتدهور التربة والجفاف والكوارث؛

(ب) بناء القدرة على مجابهة الصدمات الخارجية.

الأولوية ٧: وسائل التنفيذ

(أ) تعبئة الموارد المحلية؛

(ب) المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ج) تقديم المعونة لصالح التجارة؛

(د) التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(هـ) منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة

الأطراف والإقليمية؛

(و) الاستثمار الأجنبي المباشر؛

(ز) بناء القدرات.

الأولوية ٨: التنفيذ والمتابعة والاستعراض

الأولوية ١: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر

٢٧ - تؤدي حرية المرور العابر وتوفير مرافقه دوراً رئيسياً في التنمية الشاملة للبلدان النامية غير الساحلية. ومن الأهمية بمكان إعادة التأكيد على حق البلدان غير الساحلية في الوصول إلى البحر والسفر منه، وفي حرية المرور عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل وباستخدام أكثر الطرق ملاءمة للنقل الدولي العابر وفقاً للقواعد الدولية المعمول بها. ويُحظر التمييز في المعاملة على أساس عِلْم المراكب، أو مكان المنشأ أو المغادرة أو الدخول أو الخروج أو الوجهة، أو على أساس أي ظروف تتعلق بملكية البضائع أو المراكب أو وسائل النقل الأخرى، وفقاً لقواعد القانون الدولي المعمول بها.

٢٨ - وبموجب قواعد القانون الدولي المعمول بها أيضاً، فإن بلدان المرور العابر مدعومة، عند ممارستها السيادة على أراضيها، إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان استخدام الحقوق والتسهيلات من جانب البلدان النامية غير الساحلية بسلاسة وبدون عوائق، وإلى

تيسير الاستفادة التامة في الوقت نفسه من إمكانياتها التجارية عن طريق تخفيض ما تتطلبه المعاملات من وقت وتكاليف ووثائق.

٢٩ - ينبغي تعزيز مواءمة وتبسيط وتوحيد القواعد والوثائق مع التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقيات الدولية بشأن النقل والمرور العابر والاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية. وينبغي ألا تكون الأحكام الثنائية أقل تفضيلاً عن المعايير المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية وفي أفضل الممارسات. وينبغي مواصلة الاستناد إلى اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة في توجيه العمل في هذا المجال. وينبغي أيضاً أن تتبادل البلدان النامية غير الساحلية المعارف فيما بينها كي يتسنى لسائر البلدان النامية غير الساحلية مواءمة أفضل المبادرات لاحتياجاتها والاقتداء بها. ويتسم التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها بشأن سياسات وقوانين ولوائح المرور العابر الأساسية بأهمية قصوى لإيجاد حل فعال ومتكامل لمشاكل التجارة العابرة للحدود والنقل العابر. وينبغي تعزيز هذا التعاون على أساس المصلحة المتبادلة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على السواء. ولا بد من المشاركة الفعالة من جانب الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص من أجل تحسين تسهيلات المرور العابر. ومن الأهمية بمكان تعزيز حرية تنقل الأشخاص بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر من خلال وضع وتنفيذ نظم مبسطة ومنسقة لتأشيرات السائقين العاملين في مجال النقل الدولي (لكل من البضائع والركاب).

٣٠ - الأهداف المقترحة:

(أ) تحسين متوسط السرعة في الممرات من أجل السماح بنقل البضائع بسرعة تتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ كيلومتر في كل ٢٤ ساعة بحلول عام ٢٠٢٤؛

(ب) خفض متوسط الوقت المستغرق على الحدود البرية بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٤؛

(ج) تحسين القدرة على التنقل المتعدد الوسائط بحلول عام ٢٠٢٤، عن طريق كفاءة ألا تستغرق عمليات النقل من السكك الحديدية إلى الطريق البري أكثر من ثلاثة أيام، وألا تستغرق عمليات النقل من الميناء إلى السكك الحديدية و/أو الطريق البري أكثر من ستة أيام.

- ٣١ - الإجراءات التي ينبغي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر اتخاذها:
- (أ) الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الصكوك القانونية ذات الصلة بالنقل العابر وتيسير التجارة والتصديق عليه؛
- (ب) كفالة التنفيذ الفعال للاتفاقيات الدولية والإقليمية والاتفاقيات الثنائية ذات الصلة بالنقل العابر وتيسير التجارة؛
- (ج) تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الهيئات الوطنية المسؤولة عن مراقبة الحدود وعن الإجراءات المتعلقة بذلك، ومع الوكالات المعنية في بلدان المرور العابر. وفي هذا الصدد، تشجع بلدان المرور العابر على تبادل المعلومات مع البلدان النامية غير الساحلية بشأن أي تغيير في الأنظمة والإجراءات التي تحكم سياسات المرور العابر في أقرب وقت ممكن قبل دخولها حيز النفاذ، من أجل تمكين التجار والأطراف المهتمة الأخرى من الاطلاع عليها؛
- (د) تشكيل آلية ثنائية فعالة لمعالجة التحديات أو العقبات التي تعترض سبيل تنفيذ الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف؛
- (هـ) تعزيز التيسير والشفافية والمواءمة بين اللوائح القانونية والإدارية والشروط ذات الصلة بتسهيلات الموانئ، وجميع وسائل النقل العابر، والمعابر الحدودية، والخدمات القنصلية، والإجراءات الجمركية، وإزالة نقاط التفتيش الداخلية؛
- (و) وضع نظم لوجستية فعالة، عن طريق المواءمة بين حوافر تحقيق الكفاءة في النقل وعمليات المرور العابر، وتعزيز المنافسة، والإلغاء التدريجي للممارسات المانعة للمنافسة مثل التكتلات الاحتكارية ونظام الاصطفاف كلما كان ذلك ممكناً؛
- (ز) كفالة إشراك رابطات أعمال النقل البري والمائي الداخلي والنقل بالسكك الحديدية في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والعمل أيضاً على تنفيذ مبادرات للتعاون في مجال المرور العابر وتطبيق الممارسات التي حققت نتائج طيبة في مختلف مناطق العالم؛
- (ح) التعاون في تبادل البيانات المتعلقة بالتجارة والنقل بغية إجراء معاملات عبر الحدود بمزيد من السرعة والكفاءة عن طريق تخفيض عدد الأيام والتكلفة والوثائق المطلوبة لهذه المعاملات؛

(ط) ينبغي لجميع البلدان النامية غير الساحلية أن تضع سياسات وطنية للمرور العابر على الصعيد الوطني، وتروج لها بهدف إنشاء لجنة وطنية رفيعة المستوى تتولى مهام قيادية رفيعة المستوى ويشارك فيها أصحاب المصلحة جميعاً؛

(ي) ينبغي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر ألا تبقى على أي ترتيبات ثنائية تحدد حصصاً أو تضع قيوداً كمية أخرى على المرور العابر الدولي، وألا تلتزم أو تعتمد مثل هذه الترتيبات.

٣٢ - الإجراءات التي ينبغي للشركاء في التنمية اتخاذها:

(أ) توفير الدعم المالي والتقني للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر من أجل تنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات الدولية المتعلقة بتيسير المرور العابر ودعم المبادرات التي تعزز التعاون في مجال المرور العابر وتخفيض تكاليف النقل وتضع ترتيبات لوجستية مرنة؛

(ب) مساعدة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في وضع نظم مستدامة وفعالة ومتعددة الأطراف للنقل العابر تشمل الجهات صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص، ودعم تبادل أفضل الممارسات ذات الصلة بالخبرات والسياسات والمبادرات؛

(ج) وينبغي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تساعد، من خلال تقديم الدعم التقني والمالي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، في تنفيذ المبادرات التي تعزز التعاون في مجال المرور العابر.

الأولوية ٢: تطوير البنية التحتية والصيانة

٣٣ - يؤدي تطوير البنية التحتية دوراً رئيسياً في الحد من تكاليف التنمية في البلدان النامية غير الساحلية. ويتسم تطوير وصيانة البنية التحتية للنقل العابر، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية للطاقة بأهمية قصوى في البلدان النامية غير الساحلية حيث تساعد هذه الأمور في الحد من ارتفاع التكاليف التجارية وتحسين القدرات التنافسية لهذه البلدان وإدماجها بالكامل في السوق العالمية. ويمكن مواصلة تحسين عمليات تطوير البنية التحتية للمرور العابر عن طريق إقامة تعاون حقيقي وشراكات فعالة بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية، على كل من الصعيد الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، بما في ذلك إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

البنية التحتية للنقل

٣٤ - رغم التحسن الذي طرأ على البنية التحتية للنقل في البلدان النامية غير الساحلية، لا تزال رداءتها والثغرات الموجودة في البنية التحتية المادية تشكل عقبات رئيسية أمام وضع شبكات للنقل العابر تستوفي مقومات البقاء وتتسم بالدقة في الأداء. وتشمل هذه الثغرات عدم كفاية البنية التحتية للنقل بالسكك الحديدية، والنقل البري، والموانئ الجافة، والطرق المائية الداخلية، وخطوط الأنابيب، والنقل الجوي في العديد من البلدان النامية غير الساحلية، إلى جانب التنسيق المحدود بين القواعد والإجراءات وقلة الاستثمار عبر الحدود وقلة مشاركة القطاع الخاص. هذا ولا تزال الوصلات المادية التي تربط البلدان النامية غير الساحلية بشبكات بنية تحتية إقليمية للنقل دون مستوى التوقعات بكثير. ويتسم الأداء اللوجستي للبلدان النامية غير الساحلية بالانخفاض مقارنة بالبنية التحتية الأخرى ذات الصلة بالنقل. وتحتاج الوصلات الناقصة إلى معالجة في أسرع وقت ممكن، كما ينبغي الارتقاء بمستوى الطرق والسكك الحديدية والطرق المائية الداخلية على النحو الذي يضمن وجود شبكات بنية تحتية سليمة للنقل داخل البلد وعبر الحدود. ويتسم تحسين وصيانة المرافق القائمة بالأهمية البالغة. أما فيما يتعلق بالنقل المتعدد الوسائط، فتمثل السكك الحديدية أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية التي تتكون صادراتها عادة من السلع الأساسية التي تشغل حيزاً كبيراً. وينبغي الترويج للنقل بالسكك الحديدية حيثما يكون استخدامه قابلاً للاستمرار وحيثما توجد بالفعل شبكة للسكك الحديدية.

٣٥ - وينبغي أن يشمل تطوير شبكات النقل الداخلي البنية التحتية الفرعية مثل البنية التحتية الداعمة من قبيل الطرق الصالحة في جميع الأحوال الجوية، والسكك الحديدية، والطرق المجاورة لضفاف الأنهار. والبنية التحتية الفرعية لا تضمن سلامة الطرق والسكك الحديدية فحسب، بل تشمل أيضاً مؤسسات الأعمال المحلية التي تدخل ضمن هذه الخدمات على طول الطرق الرئيسية وشبكات السكك الحديدية مما يؤدي إلى إنشاء ممرات للتنمية إلى جوار طرق النقل الرئيسية وخطوط السكك الحديدية.

٣٦ - وما زال حجم الموارد اللازمة للاستثمار في تطوير البنية التحتية وصيانتها يشكل تحدياً كبيراً. إذ يتطلب وجود تعاون دولي وإقليمي ودون إقليمي وثنائي بشأن مشاريع البنية التحتية، ورصد مخصصات أكبر في الميزانيات الوطنية، وزيادة المساعدة الإنمائية الدولية والتمويل المتعدد الأطراف من أجل تطوير البنية التحتية وصيانتها وينبغي للقطاع الخاص القيام بدور مهم. ومن الأهمية بمكان أيضاً استكشاف آليات تمويل مبتكرة بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتتسم نماذج الشراكات بين القطاعين العام والخاص

لتطوير البنية التحتية بالابتكار، لكن البلدان النامية غير الساحلية تظل عاجزة، بسبب نقص الموارد، عن مجاراة احتياجات تمويل فجوات مقومات الاستمرار. علاوة على ذلك، يتسم القطاع الخاص في العديد من البلدان النامية غير الساحلية بضآلة الحجم مع ضعف القدرة على إقامة مشاريع واسعة النطاق للبنية التحتية. وثمة حاجة إلى زيادة تعزيز دور القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية.

٣٧ - الأهداف المقترحة:

(أ) مضاعفة طول الطرق الوطنية المعبدة في البلدان النامية غير الساحلية بحلول عام ٢٠٢٤؛

(ب) توسيع نطاق البنية التحتية للسكك الحديدية في البلدان النامية غير الساحلية بنسبة لا تقل عن ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٤، وإنشاء بنية تحتية جديدة وتطويرها حسب الاقتضاء؛

(ج) إكمال الوصلات الناقصة في الطرق البرية والسكك الحديدية الإقليمية وشبكات النقل العابر بنسبة ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٤.

٣٨ - إجراءات يتعين على البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية اتخاذها:

(أ) وضع وتنفيذ سياسات وطنية شاملة لتطوير البنية التحتية وصيانتها تضم جميع وسائل النقل، والتأكد من وجود تنسيق جيد مع بلدان المرور العابر في مجالات تقاطع البنية التحتية للمرور العابر؛

(ب) التعاون من أجل تعزيز نظم للمرور العابر تتسم بالاستدامة والقدرة على التكيف من خلال جملة أمور منها: التحسين والصيانة المنتظمة، وإنشاء ممرات للتنمية على طول الطرق الرئيسية، وإنشاء معايير حدودية مختزلة الإجراءات، وتعزيز وفورات الحجم في نظم النقل من خلال تطوير النقل المتعدد الوسائط، وإنشاء الموانئ الجافة أو مستودعات الحاويات الداخلية، وإنشاء مرافق لنقل البضائع من سفينة إلى أخرى، وما شابه ذلك من المراكز اللوجستية؛

(ج) العمل على مواءمة خطوط السكة الحديد، حيثما أمكن ذلك، مما يساهم في تيسير التواصل الإقليمي، وتطوير قدرات إعادة التحميل، والتوسع في برامج التدريب وبرامج تبادل الموظفين بين شبكات السكة الحديدية؛

- (د) تعزيز نظام التراخيص المتعدد الأطراف للنقل البري، والعمل على تنفيذ نظام ثنائي بدون تراخيص للنقل البري، وتوسيع نظام الحصص المتعددة الأطراف؛
- (هـ) العمل بصورة تدريجية على تحرير خدمات النقل البري على كل من الصعيد الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي، مع مراعاة الظروف الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر؛
- (و) تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوسائل منها المعالجة الآلية للإجراءات الجمركية والحدودية التي تشمل تيسير إجراءات التخليص الجمركي؛
- (ز) التعاون من أجل تعزيز الشفافية والكفاءة في المؤسسات فيما يتعلق بمجالى الحدود والجمارك بغية خفض التكاليف والتشجيع على تطوير المراكز اللوجستية الدولي؛
- (ح) تخصيص حصة أكبر من الاستثمارات في القطاع العام لتطوير البنية التحتية تدعمها، عند الاقتضاء المساعدات المالية والاستثمارات المتأتمية من الشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص؛
- (ط) وضع السياسات والأطر التنظيمية اللازمة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية وتهيئة بيئة مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- (ي) تعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص من أجل تطوير البنية التحتية للنقل وصيانتها واستدامتها؛
- (ك) تعزيز الجسور الرقمية من أجل ربط الدعامات الوطنية كي يتسنى للبلدان البعيدة عن الكابلات البحرية أيضا الحصول على ترددات عريضة النطاق بأسعار معقولة وكى يصبح في إمكانها توسيع نطاق الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاع الخدمات ذات الصلة من أجل تيسير الحصول على خدمات ميسورة التكلفة وعالية الجودة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية.

٣٩ - الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها الشركاء الإنمائيون:

- (أ) توفير معدلات أعلى من الدعم المالي والتقني لتطوير الهياكل الأساسية وصيانتها بما يتماشى مع الاحتياجات والأولويات القطاعية والإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية، بحكم أن تطوير النقل يظل يشكل تحديا أساسيا؛
- (ب) دعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في مجال تبادل الخبرات بشأن تطوير النقل العابر، وتشجيع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية

على تقديم المزيد من الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل الاستثمار في تطوير قطاع النقل على سبيل الأولوية؛

(ج) مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على إنشاء خطوط السكك الحديدية.

الهياكل الأساسية في مجال الطاقة

٤٠ - إن للطاقة المتجددة الحديثة الموثوقة الميسورة التكلفة أثر مضاعف على التنمية. ولا يمكن تحقيق التنمية السريعة المطردة بدون الاعتماد على الطاقة، ومصادر الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري تشكل مصدرا رئيسيا من مصادر الضعف الاقتصادي، بما في ذلك فيما يتعلق بنظم النقل. وتمثل الهياكل الأساسية في مجال الطاقة أمرا حيويا من أجل تحديث نظم المرور العابر النامية وتطوير المرور العابر وإنشاء ممرات النقل العابر والحد من التأخير في مواعيد عبور الشحنات إلى البلدان النامية غير الساحلية بإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، وبناء القدرات الإنتاجية. وسيكتسي الحصول على الطاقة المتجددة الموثوقة الميسورة التكلفة والتكنولوجيات المتعلقة بها واستخدام الطاقة وتوزيعها بكفاءة أهمية بالغة في تعزيز القدرة الإنتاجية التي تشكل أداة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. وسيكون للحصول على الطاقة آثار بعيدة المدى على الصحة والتعليم والتحديث والأنشطة الاقتصادية. وتُظهر اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية تباينا كبيرا في معدلات مد شبكات الكهرباء. ورغم التحسينات الملحوظة في مد هذه الشبكات على مدى العقد الماضي، فلا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية المتعلقة بالهياكل الأساسية في مجال الطاقة في أغلبية البلدان النامية غير الساحلية. وتقر تلك البلدان أيضا بمبادرة الأمين العام المتعلقة بالطاقة المستدامة للجميع التي تركز على كيفية إسهام كل من الحصول على الطاقة وكفاءتها والتشجيع على استخدام الطاقة المتجددة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وفي السياق الحالي، تدعم هذه البلدان الجهود الإقليمية، بما في ذلك إنشاء شبكات إقليمية للطاقة المتجددة ومراكز لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة.

٤١ - الهدف المقترح:

التمكن بحلول عام ٢٠٢٤ من توسيع نطاق الهياكل الأساسية وتحديثها، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بالخدمات الحديثة في مجال إمدادات الطاقة المتجددة ونقلها وتوزيعها في المناطق الريفية والحضرية، وذلك بهدف مضاعفة الإمداد من الطاقة الأولية للفرد الواحد في البلدان النامية غير الساحلية.

٤٢ - الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر:

(أ) ينبغي أن تضع البلدان النامية غير الساحلية سياسات وطنية في مجال الطاقة لتعزيز الطاقة المتجددة الحديثة الموثوقة للارتقاء إلى حد كبير بالقدرات في مجال الإنتاج والتجارة والتوزيع بغية كفالة حصول الجميع على الطاقة، وتحويل اقتصاداتها؛

(ب) ينبغي أن توطد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية تعاونها بتشجيع تجارة الطاقة عبر الحدود والمرور العابر للطاقة عن طريق مد خطوط نقل الطاقة إلى البلدان الأخرى.

٤٣ - الإجراءات التي ينبغي أن يضطلع بها الشركاء الإنمائيون:

(أ) توفير الدعم المالي والتقني والتكنولوجي للبلدان النامية غير الساحلية لتنمية قطاع الطاقة وفقا لأولوياتها الوطنية؛

(ب) تيسير استثمار القطاع الخاص والاستثمارات التي تقدمها المصارف الإنمائية الإقليمية والدولية.

الهيكل الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٤٤ - تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي بزيادة الإنتاجية في جميع القطاعات، وتيسير توسع الأسواق إلى ما وراء الحدود من أجل تحقيق وفورات الحجم، وتخفيض التكاليف وتيسير الحصول على الخدمات والإسهام في زيادة المشاركة في الإدارة والمساءلة والشفافية. بيد أن البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات خطيرة في مواكبة متطلبات النشر الضروري للهيكل الأساسية وكفالة التطور الملازم لذلك في أطر السياسات. فتكاليف تقنية الاتصال السريع، كحصة من الدخل القومي الإجمالي، هي أعلى بكثير في البلدان النامية غير الساحلية مقارنة بالبلدان الساحلية الواقعة بالقرب من كابلات الاتصالات المغمورة. وبسبب صغر حجم أسواقها، فإن عدم وجود بيئة تنظيمية منسقة على الصعيد الإقليمي يعد أيضا عائقا كبيرا أمام خفض تكلفة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة التغطية الجغرافية.

٤٥ - الهدف المقترح:

ينبغي أن تسعى جميع البلدان النامية غير الساحلية إلى تعميم سياسة تقنية الاتصال السريع بحلول عام ٢٠٢٤.

٤٦ - الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر:

(أ) ينبغي أن تضع البلدان النامية غير الساحلية سياسة وطنية في مجال تقنية الاتصال السريع بهدف تحسين الوصول إلى كابلات الألياف الضوئية الدولية ذات القدرات العالية والشبكات الأساسية ذات النطاق الترددي العريض؛

(ب) ينبغي أن تسعى البلدان النامية غير الساحلية إلى النهوض بالخدمات عن طريق تطوير الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدماجها في جميع المجالات ذات الصلة من أجل تعزيز القدرة التنافسية والتقليص من وقت العبور والتكاليف وتحديث مرافق المرور العابر والجمارك؛

(ج) ينبغي أن تعمل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر معا من أجل تحديث مرافق المرور العابر والنقل، والجمارك والمرافق الحدودية الأخرى بالاستفادة الكاملة من قدرات شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٧ - الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها الشركاء الإنمائيون:

(أ) تقديم الدعم المالي والتقني إلى البلدان النامية غير الساحلية لتشجيع سياساتها الوطنية في مجال تقنية الاتصال السريع، وتطوير الهياكل الأساسية اللازمة في مجال تقنية الاتصال السريع، ولا سيما فيما يتعلق بالوصلات مع مرافق النقل العابر والحدود؛

(ب) بناء قدرات البلدان النامية غير الساحلية على استخدام التكنولوجيا الساتلية بتكاليف ميسورة، ودعم نشر طرق أرضية فائقة السرعة للمعلومات تعزز الوصول إلى الخدمات وتيسر سبل الحصول عليها؛

(ج) دعم الجهود الرامية إلى تيسير الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقل المهارات والمعارف والتكنولوجيا ذات الصلة من أجل تطوير الهياكل الأساسية؛

(د) تقديم المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية بغرض التصدي للتحديات المتمثلة في بعدها عن الأسواق العالمية وانعدام سبل الترابط فيما بين الهياكل الأساسية.

الأولوية ٣: التجارة الدولية وتيسير التبادل التجاري

التجارة الدولية

٤٨ - يعتبر زيادة إدماج البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية وفي سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، أمراً حيوياً لزيادة قدرتها التنافسية وكفالة التنمية الاقتصادية. فما فتى هيكل صادرات تلك البلدان يتسم بالاعتماد على عدد محدود من المنتجات المخصصة للتصدير، ولا سيما الموارد الزراعية والمعدنية. لذا يلزم بذل المزيد من الجهود من أجل تنويع هيكل الإنتاج والصادرات في البلدان النامية غير الساحلية لزيادة الإنتاجية بهدف الاستفادة من النظام التجاري المتعدد الأطراف وتعزيز القدرة التنافسية لصادراتها عن طريق تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق.

٤٩ - ومع تزايد الترابط بين التجارة العالمية والاستثمار والإنتاج، أصبحت سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي تستأثر بحصة متزايدة من التجارة الدولية، مما يتيح فرصاً جديدة أمام العديد من البلدان النامية. ولم تتمكن البلدان النامية غير الساحلية من المشاركة الكاملة في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد الإقليمي والعالمي. ويتيح الارتباط بسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي فرصة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل تحقيق المزيد من الاندماج في الأسواق العالمية، كما يتيح لها أن تغدو حلقات هامة في سلسلة الإنتاج والتوزيع. وثمة حاجة إلى مضاعفة حصة صادرات البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية، وهو ما يمكن أن يتحقق عن طريق تعزيز قدراتها التنافسية والحد من الحواجز التي تعترض التجارة.

٥٠ - وتشكل الخدمات عنصراً تمكينياً هاماً لمشاركة فعالة في التجارة الدولية وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي. والخدمات المتسمة بالكفاءة تعزز الإنتاجية وتحد من تكاليف الأعمال التجارية وتشجع على إيجاد فرص العمل. وبعض الخدمات تشكل عناصر تمكينية قوية للتجارة في السلع ولذا فهي تساهم في الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق دعم سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي. وينبغي دعم البلدان النامية غير الساحلية في زيادة حصة قطاعات الخدمات في اقتصاداتها، بسبل منها انتهاز سياسات تمكينية.

٥١ - أما السلع التي منشؤها البلدان النامية غير الساحلية فينبغي أن يتم تيسير وصولها إلى الأسواق في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فالسلع التي تنتجها البلدان النامية غير الساحلية تواجه تكاليف نقل إضافية، مما يضعف قدراتها التنافسية، فيجري التعويض عن ذلك عادة بالتقليص من دخل المنتجين. ولذلك، من المحبذ إتاحة المعاملة التفضيلية أو تحسين

فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. وتشهد التجارة فيما بين بلدان الجنوب زيادة في معدلات النمو، مما يجعل البلدان النامية الأخرى وجهات هامة للصادرات التي تنتجها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومصادر بالغة الأهمية للاستثمار الأجنبي المباشر.

٥٢ - وللاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة لدى صوغ مفهوم سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي: فهي تمثل أكثر الآليات فعالية لنشر المعارف الإنتاجية ورأس المال في جميع أنحاء العالم، وتوليد الثروة بشكل عام. وبإمكانه أن يفجر الكثير من الطاقات الإنتاجية غير المستغلة في البلدان النامية غير الساحلية، مع القيام في الوقت نفسه بفتح أسواق جديدة للمنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة العالية.

٥٣ - أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فتشكل مصدرا هاما من مصادر التجارة العالمية والنمو الاقتصادي ولديها الإمكانيات اللازمة في هذا الصدد، كما أنها تشكل عوامل دفع رئيسية للابتكار وتحقيق الاندماج الاجتماعي وإيجاد فرص العمل. وبناء على ذلك، فإن البيئة التمكينية تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمشاركة في التجارة وعدم تقييد دورها الهام في بناء اقتصاد يتسم بالمزيد من القدرة على التكيف.

٥٤ - وينبغي أن يواصل النظام التجاري المتعدد الأطراف الإصلاحات الرامية إلى وضع المزيد من القواعد الملائمة الموجهة نحو السوق. واعتمد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اتفاق تيسير التجارة، الأمر الذي يوضح ويحسن المواد الخامسة والثامنة والعاشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤ (اتفاق الغات لعام ١٩٩٤)، بهدف زيادة التعجيل بنقل السلع والإفراج عنها وتخليصها، بما في ذلك السلع العابرة. وبالإضافة إلى ذلك، يكفل اتفاق تيسير التجارة تقديم المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات. وللاتفاق أهمية في زيادة تيسير الأنشطة التجارية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وينبغي تنفيذه على سبيل الأولوية. ومع أننا نرحب بالاتفاق، فإنه ينبغي تعزيز المفاوضات في النظام التجاري المتعدد الأطراف من أجل تحقيق الوصول إلى الأسواق بشكل كبير، مع تقليص التدابير التشويهية وتحسين القدرة على التنبؤ. وينبغي مراجعة التدابير والحواجز غير الجمركية وتقليصها إلى أدنى حد باعتماد قواعد موجهة نحو السوق وقائمة على أسس علمية. وينبغي أن يكون للبلدان النامية غير الساحلية دور فعال في العملية لكي تستفيد استفادة كاملة من نظام التجارة العالمي.

٥٥ - الأهداف المقترحة:

- (أ) السعي إلى مضاعفة الحصة النسبية للبلدان النامية غير الساحلية من التجارة العالمية بحلول عام ٢٠٢٤؛
- (ب) مراعاة الجوانب الخاصة بكل بلد، وتقديم الدعم لفرادى البلدان لتحقيق معدل نمو للصادرات في العقد القادم بنسبة لا تقل عن ١٠ في المائة من سنة لأخرى؛
- (ج) وسعياً لتحقيق قدر من التحول في محتويات الصادرات، ينبغي مضاعفة القيمة المضافة والمكونات المصنعة من صادرات البلدان النامية غير الساحلية بحلول عام ٢٠٢٤؛
- (د) ومن أجل تحسين شروط التبادل التجاري، السعي إلى تحقيق التكافؤ في النمو السنوي بين الواردات والصادرات في البلدان النامية غير الساحلية بحلول عام ٢٠٢٤؛
- (هـ) زيادة توثيق الروابط الاقتصادية والمالية بين البلدان النامية غير الساحلية والبلدان المحاورة في المنطقة والسعي إلى تحقيق زيادة تدريجية في حصة التجارة داخل أقاليمها لبلوغ نسبة ٤٠ في المائة من مجموع حجم التجارة بحلول عام ٢٠٢٤؛
- (و) مساعدة فرادى البلدان النامية غير الساحلية على تنويع أسواق صادراتها ومنتجاتها بهدف تخفيض النسب الحالية لتركيز سوق الصادرات إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٤؛
- (ز) كفالة قيام منظمة التجارة العالمية بوضع برنامج عمل من أجل البلدان النامية غير الساحلية في المؤتمر الوزاري العاشر الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وتنفيذه بعد ذلك؛
- (ح) انضمام جميع البلدان النامية غير الساحلية التي لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية بحلول عام ٢٠٢٤؛
- (ط) زيادة تدفقات المعونة من أجل التجارة التي يقدمها الشركاء الإنمائيون للبلدان النامية غير الساحلية بمعدل نمو سنوي قدره ١٠ في المائة على مدى العقد القادم. وينبغي أن تقدم المعونة من أجل التجارة بصفة خاصة إلى البلدان النامية غير الساحلية الشحيحة الموارد والتي تواجه عقبات تجارية و/أو يتبين أنها لا تستقطب ما يكفي من الاستثمار الأجنبي المباشر.

٥٦ - الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها البلدان النامية غير الساحلية:

(أ) وضع استراتيجيات تجارية وطنية على أساس المزايا النسبية والفرص الإقليمية والعالمية؛

(ب) إدماج السياسات التجارية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من أجل تحسين الاستفادة من المكاسب الإنمائية المتأتية من التجارة الدولية؛

(ج) العمل على تحسين بيئة الأعمال التجارية للشركات المحلية والدولية من أجل إدماج البلدان النامية غير الساحلية في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

(د) تعزيز السياسات الرامية إلى مساعدة الشركات المحلية، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من أجل الوفاء بالمعايير الوطنية والدولية مع السعي إلى إلغاء التدابير والحواجز غير الجمركية في الاتفاقات الإقليمية والمتعددة الأطراف؛

(هـ) الاستفادة التامة من الترتيبات التجارية التفضيلية الثنائية والإقليمية بهدف توسيع نطاق التكامل الإقليمي والاندماج العالمي؛

(و) تحقيق إقامة أسواق لا تخضع لرسوم جمركية أو حصص مفروضة، وذلك في الوقت المناسب وعلى أساس دائم في جميع البلدان النامية غير الساحلية؛

(ز) السعي إلى وضع أنظمة فعالة في مجال تحرير الخدمات بما يفضي إلى تحقيق التنمية؛

(ح) تعزيز الشراكات مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الجمارك العالمية من أجل الحصول على الدعم المعزز اللازم لتحسين مشاركتها في التجارة الدولية للبضائع والخدمات.

٥٧ - الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها بلدان المرور العابر النامية:

(أ) المساعدة على تعزيز التجارة الدولية في البلدان النامية غير الساحلية عن طريق تيسير إمكانية وصول المنتجات القادمة من تلك البلدان إلى الأسواق وتحسينه؛

(ب) تعزيز الاستثمار الثنائي في البلدان النامية غير الساحلية من أجل تعزيز القدرات الإنتاجية والتجارية في تلك البلدان، وتقديم الدعم لها للمشاركة في الاتفاقات التجارية الإقليمية؛

(ج) كفالة فرص وصول منتجات البلدان النامية غير الساحلية إلى الأسواق من دون أي حواجز غير جمركية؛

(د) ينبغي أن تجري البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر دراسات بشأن اللوجستيات التنافسية والتكاليف اللوجستية بالاستناد إلى المنهجيات المعترف بها دولياً.
٥٨ - الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها الشركاء الإنمائيون:

(أ) توفير معدلات أعلى من المساعدة المالية والتقنية الرامية من أجل دعم جهود البلدان النامية غير الساحلية الرامية إلى تنويع صادراتها، بسبل منها إتاحة المزيد من التدابير التفضيلية لتيسير وصول منتجاتها إلى الأسواق، واندماجها في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي وبناء القدرات في وضع السياسات ذات الصلة؛

(ب) كفالة وصول السلع والخدمات القادمة من البلدان النامية غير الساحلية على نحو معزز ومنتظم إلى الأسواق، إلى جانب اعتماد بلدان المنشأ قواعد تتسم بالبساطة والشفافية ومراعاة التنمية، والنظر في إنشاء خطط تكفل وصول صادرات البلدان النامية غير الساحلية إلى أسواق تفضيلية لا تخضع لرسوم جمركية أو حصص مفروضة؛

(ج) تقديم مساعدة تقنية معززة في مجال التجارة وتيسير بناء القدرات للبلدان النامية غير الساحلية، لتمكينها من المشاركة بشكل أفضل في عمليات التفاوض المتعددة الأطراف والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وكذلك لتنفيذ قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف والتقييد بها؛

(د) تقديم مساعدة فعالة، على الصعيدين المالي والتقني، إلى البلدان النامية غير الساحلية بهدف تعزيز قدراتها على الوفاء بشروط الدخول إلى الأسواق من حيث المعايير التقنية والصحية والتدابير المتعلقة بالصحة النباتية والجودة؛

(هـ) ينبغي أن يتولى أعضاء منظمة التجارة العالمية تيسير انضمام البلدان النامية غير الساحلية إلى منظمة التجارة العالمية والتعجيل بذلك. وينبغي عند التفاوض بشأن الانضمام، أن يأخذ أعضاء منظمة التجارة العالمية في الحسبان الظروف التي ينفرد بها كل بلد على حدة والاحتياجات والتحديات الخاصة المرتبطة بوضع البلد غير الساحلي؛

(و) ينبغي لأعضاء منظمة التجارة العالمية تطوير برنامج مكرس للبلدان النامية غير الساحلية تحت إشراف مجلسه العام. والهدف من برنامج العمل هذا هو التوصل إلى حلول ملموسة لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف والتغلب على التحديات التجارية الناجمة عن موقعها الجغرافي. وينبغي أن يركز

برنامج العمل المذكور في المقام الأول، على سبيل المثال لا الحصر، على مجالات تيسير التجارة، والخدمات، والمعونة من أجل التجارة، والتجارة الإلكترونية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛

(ز) تعزيز الشراكات مع مؤسسات الأمم المتحدة الرئيسية وغيرها من المنظمات الدولية مثل الأونكتاد واليونيدو ومركز التجارة الدولية ومنظمة الجمارك العالمية وجهات أخرى من أجل تعزيز المشاركة في التجارة الدولية في السلع والخدمات؛

(ح) كفالة فرص وصول المنتجات من البلدان النامية غير الساحلية إلى الأسواق من دون أي حواجز غير جمركية؛

(ط) نقل التكنولوجيا المناسبة من خلال المشاريع الاستثمارية أو المساعدة الثنائية بشأن أحكام وشروط يتفق عليها من أجل مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على توسيع نطاق العمليات المتعلقة بسلسلة الأنشطة المضافة للقيمة؛

(ي) ينبغي أن تضطلع البلدان النامية غير الساحلية والشركاء الإنمائيون بتعزيز الترابط وإمكانية الوصول إلى المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية ومواقع الإنترنت العامة، وتشجع نمو التجارة الجوال، والبرامجيات المحمولة إلكترونياً، والحوسبة السحابية، وحماية البيانات السرية والخصوصية، وحماية المستهلك؛

(ك) ينبغي أن تنهض البلدان النامية غير الساحلية والشركاء الإنمائيون بتحسين إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التجارة الدولية عن طريق تعزيز مؤسسات دعم التجارة، وتعزيز القدرة التنافسية التجارية، وبناء مواقع للحوار بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز التدريب المهني وبناء القدرات وإيجاد روابط بين الأسواق عن طريق منابر التواصل فيما بين المؤسسات.

تيسير التجارة

٥٩ - لا تزال الحواجز غير المادية وحالات التأخير والموانئ وأوجه القصور المرتبطة بالمعابر الحدودية، بما في ذلك الإجراءات الجمركية والمتطلبات المتعلقة بالوثائق وعدم فعالية الخدمات اللوجستية وضعف المؤسسات والافتقار إلى القدرات البشرية والإنتاجية على نطاق واسع، أموراً تجعل تكاليف النقل مرتفعة. فهي في صميم استمرار تهميش البلدان النامية غير الساحلية. وسيكون لزيادة توحيد ومواءمة الإجراءات الجمركية وإجراءات الحدود والنقل العابر وشكلياتها ورفع مستوى الشفافية والفعالية في إدارة الحدود وتنسيق عمل الوكالات المعنية بالتخليص الجمركي على الحدود أثر مباشر وملحوس على تخفيض تكلفة ممارسة

البلدان النامية غير الساحلية للتجارة وعلى تحفيز قيامها بذلك على نحو أسرع وأكثر تنافسية. ومن شأن تحسين تيسير التجارة على هذا النحو أن يساعد البلدان النامية غير الساحلية في سعيها إلى تعزيز القدرة التنافسية لصادراتها من المنتجات والخدمات.

٦٠ - وإن بناء القدرات البشرية والمؤسسية غير كافٍ في البلدان النامية غير الساحلية في كثير من المجالات، بما في ذلك في المؤسسات المعنية بالحدود والجمارك ووكالات النقل العابر وعملية التفاوض التجاري، مما يؤدي إلى انعدام الفعالية في التنفيذ. ويكتسي تقديم المساعدة التقنية على أساس الأولويات، على نحو كافٍ وثابت، وتحسين الخدمات اللوجستية ذات الصلة بالتجارة والممر العابر أهمية بالغة في تمكين البلدان النامية غير الساحلية من المشاركة الكاملة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والاستفادة منها، وكفالة فعالية تنفيذ السياسات والأنظمة الرامية إلى تيسير النقل والتجارة وتنويع قاعدة الصادرات. وتستحق البلدان النامية غير الساحلية اهتماماً خاصاً فيما يتعلق بالتعاون التقني والمساعدة المالية في ضوء اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة الذي يتضمن أحكاماً ذات صلة بالدعم المالي والتقني لتنفيذ مختلف الالتزامات المحددة، استناداً إلى القدرات الفردية لكل بلد نام.

٦١ - الأهداف المقترحة:

(أ) تبسيط إجراءات عبور الحدود بالحد من حالات التأخير في الموانئ والحدود بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٤. وبصفة خاصة، ينبغي تبسيط شروط المرور العابر الدولي وتقليلها سعياً لتوطيد مفهوم حرية الحركة في جميع مراحل إجراءات المرور العابر؛

(ب) الحد من الفرق بين تكاليف معاملات البلدان النامية غير الساحلية وتكاليف معاملات بلدان المرور العابر بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٤؛

(ج) إنشاء "مراكز حدودية ذات منفذ واحد" في جميع ممرات المرور العابر بحلول العقد المقبل؛

(د) كفالة تعميم وتحديث جميع أنظمة العبور المتعلقة بالمرور العابر وشكلياته وإجراءاته بحلول عام ٢٠٢٤.

٦٢ - الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية غير الساحلية:

(أ) الدعوة إلى بدء نفاذ اتفاق تيسير التجارة بشكل نهائي، وحث جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية على التصديق على ذلك الاتفاق بغرض كفالة بدء نفاذه في عام ٢٠١٥ وتنفيذه وفقاً للأحكام الواردة فيه؛

(ب) إنشاء لجان وطنية مناسبة معنية بتيسير التجارة، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ومنهم القطاع الخاص بوصفه أداة هامة لتحليل الالتزامات المتعلقة بتيسير التجارة والتفاوض بشأنها وتنفيذها على الصعيد العالمي من خلال مفاوضات منظمة التجارة العالمية، أو تعزيز تلك اللجان إن كانت موجودة؛

(ج) تعزيز وتنفيذ مبادرات تيسير التجارة من قبيل عمليات التفتيش عند منفذ واحد، وفحص الوثائق في شبّك واحد، والدفع بالوسائل الإلكترونية، وتحقيق الشفافية، وتحديث المراكز الحدودية والخدمات الجمركية، في جملة أمور أخرى؛

(د) التنفيذ الفعال لنظم الإدارة المتكاملة للحدود، والسعي إلى إنشاء مراكز الحدود ذات المنفذ الواحد مع البلدان غير الساحلية وأو بلدان المرور العابر النامية المجاورة بما يمكن من المعالجة المشتركة للمتطلبات القانونية والتنظيمية ابتغاء تقليص الوقت اللازم للتخليص الجمركي على الحدود، مع الاستخدام الكامل لأدوات تيسير التجارة التي وضعتها المنظمات الدولية من أجل بناء القدرات المحلية؛

(هـ) ضمان التمثيل الكامل والشامل للقطاع الخاص، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص ورابطات شركات النقل، في مبادرات تيسير التجارة وسياسته، ووضع ما يلزم من سياسات وأطر تنظيمية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص.

٦٣ - الإجراءات التي تتخذها بلدان المرور العابر النامية:

(أ) ضمان وضع مبادرات تيسير التجارة، بما في ذلك اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، وتنفيذها بالتعاون مع البلدان النامية غير الساحلية في جميع المجالات ذات الصلة؛

(ب) العمل على تحقيق المزيد من المواءمة والتبسيط والتوحيد للقواعد والوثائق وإجراءات عبور الحدود والإجراءات الجمركية، وتعزيز التآزر والتعاون عبر الحدود فيما بين مختلف الوكالات الجمركية ووكالات عبور الحدود؛ وتعزيز استخدام العمليات الإلكترونية (المعاملات الإلكترونية) والإقرارات الجمركية المقدمة قبل الوصول ونظم التفتيش القائمة على إدارة المخاطر للحد من عمليات التفتيش الفعلية والنظم التي تمكن الأشخاص المأذون لهم الذين يستوفون المعايير المنصوص عليها من الاستفادة من الإجراءات المبسطة؛ وتحسين الشفافية وإمكانية التنبؤ والاتساق في الأنشطة الجمركية؛ وتعزيز التعاون فيما بين الوكالات الجمركية وغيرها من الوكالات الحكومية، وإنشاء مراكز حدودية ذات منفذ واحد،

وعمليات مشتركة للمراقبة الجمركية والتفتيش في المواقع الحدودية وغير ذلك من أشكال الإدارة المتكاملة للحدود على الحدود مع البلدان النامية غير الساحلية؛

(ج) تبادل أفضل الممارسات في مجالات إدارة الجمارك والحدود والممرات وتشجيع تنفيذ سياسات تيسير التجارة على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك في أوساط القطاع الخاص؛

(د) الاستخدام الكامل لأدوات تيسير التجارة التي وضعتها المنظمات الدولية من أجل بناء القدرات المحلية وضمان عدة أمور منها النقل الآمن والناجع عبر الحدود، والتنفيذ الفعال لما هو قائم من المعايير الدولية وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالمرور الجمركي العابر، وسلامة سلاسل النقل وأمنها؛

(هـ) ضمان الشفافية في المعابر الحدودية وفي الجمارك وقواعد وأنظمة النقل العابر ورسومه وتكاليفه، وتخصيص معاملة غير تمييزية حتى تُكفّل حرية المرور العابر لسلع البلدان النامية غير الساحلية؛

٦٤ - الإجراءات التي يتخذها الشركاء الإنمائيون:

(أ) تعزيز الدعم المالي والتعاون التقني المقدمين للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر من أجل التنفيذ الفعال والسريع لجميع الأحكام ذات الصلة من اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة التي تعزز المواءمة وتوحيد المعايير وتيسير التجارة بين البلدان النامية غير الساحلية والمجتمع الدولي على نحو أسرع وأكثر كفاءة؛

(ب) تقديم المساعدة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في مجال تيسير التجارة وفقاً لاتفاق تيسير التجارة الذي اعتمد في مؤتمر بالي؛

(ج) تشجيع تبادل الخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بتيسير التجارة، وتيسير هئية بيئة مواتية لتنفيذ نظم ضمان المرور الجمركي العابر المتعددة البلدان، إما بتنفيذ اتفاقات النقل العابر الدولية أو بتطبيق الاتفاقات الإقليمية التنفيذية؛

(د) تعزيز بناء القدرات البشرية، بما في ذلك برامج تدريب وكلاء القطاعين الخاص والعام، في مجالات الجمارك والتخليص الجمركي على الحدود والنقل. وينبغي أن يجري الشركاء الإنمائيون دراسات بشأن تيسير التجارة من أجل توضيح الفوائد التي تعود على البلدان النامية غير الساحلية من تنفيذ الصكوك القائمة، وأن يقدموا الدعم لتلك الدراسات. كما ينبغي أن تقدم المنظمات الدولية الدعم للبلدان النامية غير الساحلية

لمساعدتها على تقييم احتياجاتها المتعلقة بتنفيذ اتفاق تيسير التجارة ومؤازرتها في تنفيذ تدابير تيسير التجارة ذات الصلة؛

(هـ) ينبغي أن يكفل الشركاء الإنمائيون والمنظمات الدولية المتخصصة إتاحة الدعم المالي والتعاون التقني من أجل بناء قدرات البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في سبيل التنفيذ الفعال لجميع الأحكام الواردة في اتفاق منظمة التجارة العالمية، ولا سيما في الحالات التي يترتب فيها التدبير المتخذ عن تكاليف صيانة مرتفعة، ويشمل ذلك عدة تدابير منها تدابير تيسير تجارة السلع القابلة للتلف ونظم النافذة الواحدة.

الأولوية ٤: التحول الاقتصادي الهيكلي وتنمية القدرات الإنتاجية، وتحقيق القيمة المضافة

النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع

٦٥ - من الواضح أن بعض التحسن قد تحقق في معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية. لكن وتيرة الحد من الفقر كانت بطيئةً وتأثير النمو على إيجاد فرص العمل وتنويع الصادرات كان محدوداً، كما أن العديد من البلدان النامية غير الساحلية قد سجل انخفاضاً في المنتجات التصنيعية ذات القيمة المضافة وفي الإنتاجية الزراعية. ويترتب حالياً المزيد من النمو عن زيادة الاستهلاك. ومن المهم أن تتخذ البلدان النامية غير الساحلية تدابير لتحويل اقتصاداتها هيكلياً حتى يتسنى لها الحد من الفقر وتحقيق نمو اقتصادي سريع وشامل للجميع ومستدام لمواجهة التأثير السلبي الناجم عن العوامل الخارجية المرتبطة بحالة تلك البلدان بوصفها بلداناً غير ساحلية. ويتطلب تحقيق التحول الهيكلي عملية لتهيئة مجالات جديدة للأنشطة وتحويل الموارد من أنشطة ذات قيمة مضافة أدنى وإنتاجية منخفضة إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى وإنتاجية مرتفعة. وأما بناء القدرات المؤسسية وتنمية الموارد البشرية فهما على نفس القدر من الأهمية بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية.

٦٦ - الهدفان المقترحان:

(أ) عكس اتجاه التدهور في قطاعات الصناعة التحويلية بهدف تحقيق نمو إيجابي فعلي بحلول عام ٢٠٢٤؛

(ب) إنشاء تجمعات صناعية، بما في ذلك منطقة واحدة لتجهيز الصادرات على الأقل في كل بلد نامٍ غير ساحلي ومركز إقليمي للتفوق؛

٦٧ - الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية غير الساحلية:

- (أ) وضع استراتيجية لتحقيق التحول الهيكلي تشمل عدة أمور منها تنمية القدرات الإنتاجية، وتنويع الصادرات والمنتجات، وتنمية المهارات وبناء القدرات المتعلقة بممارسة الأعمال الحرة، واستدامة التصنيع، وزيادة الإنتاجية الزراعية، وتطوير قطاع الخدمات، وتعزيز دور القطاع الخاص، وزيادة استخدام العلم والتكنولوجيا؛
- (ب) بناء كتلة حرجة من القدرة الإنتاجية العملية والتنافسية في قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة والخدمات بهدف تحسين تسخير الإمكانيات التجارية وتحقيق النمو الحافل بفرص العمل والتنمية الاقتصادية المستدامة؛
- (ج) تشجيع الابتكار وريادة الأعمال وإنشاء المشاريع، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر المتسم بقوة سلاسل المعلومات والمواد والتدفقات المالية وسلاسل التوزيع والمحتفظ بالقيمة داخل البلد؛
- (د) تشجيع إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص تكون فعالة وقادرة على تحديد القيود المفروضة على القطاع الخاص وعلى التنمية الصناعية ومعالجة تلك القيود؛
- (هـ) إنشاء تجمعات صناعية، مثل مناطق تجهيز الصادرات، ومراكز التفوق بغية تعزيز شبكات المعارف وتوطيد العلاقات الترابطية بين الشركات.

٦٨ - الإجراءات التي يتخذها الشركاء الإنمائيون:

- (أ) تعزيز مستوى الدعم المالي والتقني المقدم للبلدان النامية غير الساحلية لتنمية قدراتها الإنتاجية ولتحقيق التصنيع المستدام والشامل للجميع؛
- (ب) تقديم الدعم لمعالجة الشواغل الخطيرة للبلدان النامية غير الساحلية بشأن القيود الخاصة المفروضة على جانب العرض؛
- (ج) تشجيع تخصيص قدر أكبر من المساعدة إلى القطاعات الإنتاجية واتخاذ تدابير تحفيزية من أجل تشجيع استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية غير الساحلية؛
- (د) تخصيص معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية غير الساحلية وكفالة تهيئة الظروف المواتية لوصول منتجاتها الصناعية وسلعها الأساسية المصنعة إلى الأسواق؛

الزراعة والتنمية الريفية

٦٩ - تظطلع الزراعة بدور بالغ الأهمية في العديد من البلدان النامية غير الساحلية، سواء في تعزيز الأمن الغذائي أو في النشاط الاقتصادي الرئيسي بالنسبة للكثير من السكان. وترتبط تنمية الزراعة المستدامة ارتباطاً مباشراً بالقضاء على الفقر والجوع، والتنمية الشاملة للجميع، وتمكين المرأة، وتنويع الإنتاج، والقدرات في مجال تصنيع المنتجات الزراعية. ومع ذلك، فإن القيمة المضافة من البلدان النامية غير الساحلية كمجموعة قد تراجعت من ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ١٨ في المائة في عام ٢٠١١. ويتضرر القطاع الزراعي في البلدان النامية غير الساحلية من جراء المشاكل بما فيها عدم كفاية الاستثمار في البنى التحتية المادية مثل الطرق والاتصالات والري؛ وعدم كفاية استخدام مغذيات التربة؛ والافتقار إلى البحث وخدمات الإرشاد الزراعي؛ وعدم الوصول إلى الأسواق؛ والإعانات المخلة بالأسواق؛ ومحدودية إمكانية الحصول على التمويل والتأمين والتكنولوجيا. وقد تضرر قطاع الزراعة أيضاً من تغير المناخ، والتصحر، وتدهور الأراضي والتربة، والجفاف، والفيضانات، وانحسار وفرة المياه.

٧٠ - ويقتضي الدور الهام الذي تظطلع به الزراعة في البلدان النامية غير الساحلية وتراجع القيمة المضافة والإنتاج الغذائي اتخاذ إجراءات عاجلة لتحفيز الاستثمار في الزراعة وتعزيز إنتاجيتها. وينبغي أن تشمل الجهود الرامية إلى تحسين الزراعة تحسين نظم الإنتاج والتسويق؛ وحصول المجتمعات الريفية، بما في ذلك المرأة الريفية، على التمويل؛ وتعميم تكنولوجيات مبتكرة؛ ونشر المعلومات؛ والمساعدة على اتباع ممارسات مقبولة واستخدام أنواع محسنة في مجال الزراعة من أجل استيفاء المعايير الدولية. والأعمال التجارية وغيرها من الروابط مع تجارة الزراعة وسلاسل الفنادق وغيرها من موردي خدمات المطاعم سبل فعالة أيضاً لزيادة الإنتاج والإنتاجية والإيرادات في المجال الزراعي.

٧١ - الأهداف المقترحة:

- (أ) تحسين الإنتاجية الزراعية على الصعيد القطري بمعدل سنوي مستدام هو ٣ في المائة في السنة في العقد القادم؛
- (ب) مضاعفة مساحة الأراضي المسقية بحلول عام ٢٠٢٤؛
- (ج) زيادة فرص العمل في القطاعات غير الزراعية في المناطق الريفية بمعدل ٥ في المائة في السنة، أو على الأقل تحقيق ضعفي معدلات خاصة بالبلدان فيما يتعلق بالنمو السكاني الطبيعي والهجرة من الريف إلى الحضر.

٧٢ - الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية غير الساحلية:

(أ) إعطاء الأولوية لتعزيز الإنتاجية الزراعية، بوسائل منها الحصول بالقدر الكافي على البذور والأسمدة وفرص الاستفادة من الري والوصول إلى البنى التحتية للنقل والأسواق، مع وقف تدهور الأراضي والجفاف والتصحر وعكس اتجاهاتها؛

(ب) تشجيع صغار المزارعين والرعاة على التحول تدريجياً من إنتاج منتجات منخفضة القيمة إلى منتجات عالية القيمة، بما في ذلك المنتجات العضوية، مع مراعاة الظروف المواتية لتطوير الأسواق والبنى التحتية، وتحسين فرص الاستفادة من خدمات الإدارة المالية وإدارة المخاطر؛

(ج) تشجيع تمكين المرأة الريفية بوصفها عنصراً فاعلاً بالغ الأهمية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي والتغذوي، وضمان مساواتها في الحصول على الموارد المنتجة، والأراضي، والتمويل، والتكنولوجيا، والتدريب، وفي الوصول إلى الأسواق.

٧٣ - الإجراءات التي يتخذها الشركاء الإنمائيون:

(أ) تقديم دعم مالي وتقني معزز لتنمية قطاع الزراعة في البلدان النامية غير الساحلية بما يمكنها من الوفاء بالالتزامات المتعهد بها لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة على الصعيد العالمي، وضمان نقل التكنولوجيا الملائمة والدراية التقنية، وفق أحكام وشروط متفق عليها بشكل مشترك؛

(ب) دعم البرامج الرامية إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية وتحسين فرص وصول المنتجات الزراعية من البلدان النامية غير الساحلية إلى الأسواق؛

(ج) القضاء على جميع أشكال الإعانات التي تؤثر على إنتاج البلدان النامية غير الساحلية للمنتجات الزراعية وتصديرها؛

(د) دعم جهود البلدان النامية غير الساحلية الرامية إلى إنشاء أو تعزيز شبكات الأمان والحصول على التمويل الزراعي والتأمين وغيرهما من أدوات تخفيف المخاطر.

تنمية القطاع الخاص

٧٤ - يسهم القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وكذلك الأفراد، في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر من خلال بناء القدرات الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل اللائق، وتشجيع الابتكار وتنويع الاقتصاد والمنافسة. وينبغي أن يسفر هذا الأمر بدوره عن تحقيق الكفاءة ومستويات أعلى من الإنتاجية وإيرادات صرف العملات والدخل

المتأني منها. وفي البلدان النامية غير الساحلية، يشارك القطاع الخاص، بما في ذلك التجار ووكلاء الشحن وشركات التأمين وشركات النقل، مشاركة فعالة في الأنشطة المتعلقة بتسيير المرور العابر والتجارة، فهو يُستخدم كمصدر للإيرادات الضريبية والاستثمار المحلي وكشريك في الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمول القطاع الخاص مبادرات البحث والتطوير، ويغذي الابتكار ويعززه، ويساعد على اعتماد التكنولوجيات الجديدة، كما يمكن أن يساهم في تحقيق التحول الهيكلي. أما الشراكات بين القطاعين العام والخاص فتضطلع بدور هام في تنمية البنى التحتية.

٧٥ - وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من القطاع الخاص في البلدان النامية غير الساحلية، وهي القوى المحركة لاقتصاداتها. بيد أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتسم بالضعف لعدم كفاية مواردها المالية ولحدودية فرص حصولها على التكنولوجيا وضعف مهاراتها التقنية والإدارية الداخلية وضعف إمكانية استفادتها من البنى التحتية الإنتاجية والمرافق العامة وقلة فرص وصولها إلى الأسواق. وغالبية البلدان النامية غير الساحلية تعمل على وضع سياسات داعمة وأطر تنظيمية من أجل إشراك القطاع الخاص على جميع المستويات.

٧٦ - الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية غير الساحلية:

(أ) إعطاء الأولوية لتنمية القطاع الخاص، وخصوصا المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تكتسي أهمية في إيجاد فرص العمل؛ وتنمية القطاع الإنتاجي؛ وإتاحة التمكين الاقتصادي، بما في ذلك تمكين المرأة؛ والحد من الفقر؛

(ب) وضع سياسة صناعية لدعم تقوية القطاع الخاص، ولا سيما تحسين فرص الحصول على الموارد المالية، وتطوير القدرات البشرية الملائمة، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية الداعمة للاقتصاد؛

(ج) تعزيز وضع سياسة منافسة فعالة، حسب الاقتضاء، تدعم النشاط التجاري وتزيد تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي الداعم، وتهيئة الظروف الاقتصادية الكلية والنظم التي يمكن أن تيسر تنمية القطاع الخاص؛

(د) كفالة المشاركة المؤسسية للقطاع الخاص في الحوار بشأن السياسات، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وضمان حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل وما يتصل بذلك من الخدمات المالية؛

(هـ) الاستفادة من مهارات جاليات البلدان النامية غير الساحلية ومعارفها ومواردها من أجل تنمية القطاع الخاص.

٧٧ - الإجراءات التي يتخذها الشركاء الإنمائيون:

(أ) تعزيز ما يقدمونه من دعم لتطوير القطاع الخاص وتعزيز قدرتهم على دعم التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر؛

(ب) تقديم دعم مالي وتقني معزّز لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على إزالة القيود التي تعوق تنمية القطاع الخاص وتعزيز قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

(ج) دعم الشركات الخاصة، صغيرة وكبيرة على السواء، في الالتزام بمعايير رفيعة في مجال إدارة الشركات واستدامتها؛

(د) تقديم الدعم التقني والمالي إلى البلدان النامية غير الساحلية لإقامة مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص.

تنمية قطاع الخدمات، بما في ذلك السياحة

٧٨ - ينطوي قطاع الخدمات على إمكانات كبيرة للتنويع الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية نظرا لأنه أقل تأثرا بالقيود الجغرافية ويمكن أن يسهم في تعزيز التجارة والتنمية. وتمثل السياسات الرامية إلى تنويع صادرات واقتصادات تلك البلدان لصالح المنتجات والخدمات الصغيرة الحجم والمضيئة للقيمة، من قبيل السياحة وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية والمصرفية، عنصرا بالغ الأهمية في تخفيض تكاليف التجارة والحد من تعرضها للصدمات، بما في ذلك تقلبات أسعار السلع الأساسية. ورغم أن الخدمات تمثل قطاعا رئيسيا للتنمية الاقتصادية في تلك البلدان، فإن الحواجز التجارية والقيود المفروضة على الاستثمار في قطاع الخدمات لا تزال مرتفعة. وينطوي قطاع الخدمات، بالنسبة للكثير من تلك الدول، على إمكانية فتح وظائف ذات أجر جيد، والتنويع في الاقتصاد والصادرات، وكذلك حفظ البيئة. وعلاوة على ذلك، فإن لقطاع الخدمات الإنتاجية أثر إيجابي على قطاعات اقتصادية أخرى، ما يتيح للبلدان تخطي مراحل عديدة من عملية التصنيع.

٧٩ - وتؤدي السياحة بالفعل، ويمكن أن تؤدي، دورا أهم في بناء القطاع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وتوفير القطع الأجنبي. ويمنح الكثير من البلدان النامية غير الساحلية الأولوية لتطوير قطاع السياحة بهدف تعزيز تنميتها بشكل سريع ومستدام. ويمكن أن يضمن

النمو القوي في المدخلات والمخرجات وتعزيز الممارسات المستدامة في السياحة توفير فرص التنمية للجميع.

٨٠ - الأهداف المقترحة:

(أ) تعزيز السياحة والنمو المستند إلى الخدمات الأخرى بمضاعفة عدد الرحلات الجوية ومدن الانطلاق والركاب بحلول عام ٢٠٢٤؛

(ب) تشجيع تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي ودخول الشركات المتعددة الجنسيات إلى البلدان النامية غير الساحلية، ولا سيما في القطاع الفرعي المتمثل في الفنادق؛

(ج) زيادة وجود امتيازات الفنادق والمنتجعات المنشأة بالبلدان المتقدمة النمو في البلدان النامية غير الساحلية بنسبة ٣٠ في المائة؛

٨١ - الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية غير الساحلية:

(أ) إعطاء الأولوية لتعزيز قطاع الخدمات، بما في ذلك السياحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأعمال التجارية، والخدمات المالية، عبر وضع استراتيجية طويلة الأجل وخطط عمل؛

(ب) إجراء إصلاحات تنظيمية ومؤسسية واتخاذ التدابير ذات الصلة بهدف تحسين أداء القطاع وقدرته التنافسية، وتعزيز السلامة والأمن في قطاع السياحة؛

(ج) تحويل قطاع الخدمات غير الرسمي والتقليدي إلى قطاع خدمات يكون رسمياً وعصرياً بقدر أكبر وقيم روابط أقوى مع وكلاء الوساطة المالية، والصناعات الإبداعية، وقطاع الأعمال، والدوائر القانونية والتقنية، بغية توليد أثر إيجابي مركب على الاقتصاد ككل؛

(د) زيادة الاستثمار في السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، والسياحة الجبلية، وغير ذلك من أشكال السياحة الطبيعية، والسياحة المجتمعية، بغية التأثير إيجاباً على مصادر رزق الناس الذين يعيشون في المنطقة.

٨٢ - الإجراءات التي يتخذها الشركاء الإنمائيون:

(أ) تقديم الدعم لتشجيع قطاع الخدمات في البلدان النامية غير الساحلية من خلال فتح أسواقها فضلاً عن تعزيز قطاع الخدمات من أجل تحقيق التوازن في تنمية تجارة الخدمات؛

- (ب) توفير الدعم للبلدان النامية غير الساحلية، خصوصا في تعهد الشركات بغية توسيع نطاق قدراتها ونقل المعرفة في مجال الإدارة التقنية؛
- (ج) تشجيع الشركات على تطوير التعاون مع البلدان النامية غير الساحلية بهدف تعزيز وتدعيم تطوير قطاعات الخدمات لديها؛
- (د) تعزيز التعاون مع قطاع السياحة في البلدان النامية غير الساحلية لتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق، والجودة والاستدامة، إلى جانب دعم بناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية من أجل تعزيز هذا القطاع.

العلم والتكنولوجيا والابتكار

٨٣ - يوظف مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار بدور بالغ الأهمية في التخفيف من وطأة الفقر، وكذلك في التنمية السريعة للبلدان النامية غير الساحلية، ولا سيما من أجل تحقيق التحول الهيكلي، وتحسين الإنتاجية الزراعية، وتعزيز الحصول على الطاقة وتطوير قطاعي المعلومات والاتصالات. فمن الأهمية بمكان أن تحصل البلدان النامية غير الساحلية على التكنولوجيا الجديدة، وعلى المعارف والدراية والخبرة الجديدة. ومن المهم تيسير سبل الحصول على التكنولوجيات المتعلقة بنظم النقل العابر ونقل تلك التكنولوجيات، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتشجيع على ذلك، ولا سيما من خلال إطار تمكيني على الصعيد المحلي. ويوظف الاستثمار المباشر الأجنبي والتعاون الدولي بدور رئيسي في نقل هذه التكنولوجيات. وينبغي للبلدان النامية غير الساحلية أن تشجع الاستثمار في العلم والابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة.

٨٤ - الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية غير الساحلية:

- (أ) منح الأولوية لوضع سياسة وطنية بغية التشجيع على العلم والتكنولوجيا والابتكار، مع العمل على بناء شراكات استراتيجية وتوسيعها مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص، وغير ذلك من معاهد البحوث والمؤسسات؛
- (ب) تعزيز الاستثمارات والمشاركة في إيجاد حلول ابتكارية لاستنباط تكنولوجيات حديثة وفعالة من حيث التكلفة يمكن تكييفها محليا ولا سيما في مجالات الزراعة، والنقل، والمعلومات والاتصالات، والمالية، والطاقة، والصحة، والمياه، والصرف الصحي، والتعليم؛
- (ج) إنشاء مراكز للتكنولوجيا الرفيعة المستوى.

٨٥ - الإجراءات التي يتخذها الشركاء الإنمائيون:

- (أ) تقديم الدعم المالي والتقني المعزز للبلدان النامية غير الساحلية من أجل تنمية العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية؛
- (ب) التشجيع على تبادل أفضل الممارسات والتكنولوجيات الابتكارية، ونقل التكنولوجيا والدراية إلى البلدان النامية غير الساحلية؛
- (ج) دعم إنشاء مراكز للتكنولوجيا الرفيعة المستوى في البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك مراكز الفكر والربط الشبكي بين مؤسسات البحوث في تلك البلدان.

الأولوية ٥: التكامل والتعاون الإقليميان

٨٦ - التعاون الوثيق مع بلدان المرور العابر شرط ضروري لتحسين الربط في مجالات النقل، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويترتب على توافر الهياكل الأساسية والسياسات التجارية والتنظيمية والاستقرار السياسي في بلدان الجوار انعكاسات قوية على التجارة الخارجية للبلدان النامية غير الساحلية. والتكلفة التي تتكبدها تلك البلدان النامية من أجل الوصول إلى الأسواق لا ترقن فحسب بعوامل تتمثل في موقعها الجغرافي وسياساتها العامة وهياكلها الأساسية وإجراءاتها الإدارية، بل ترقن أيضا بنفس هذه العوامل الموجودة لدى البلدان المجاورة. وبالتالي يتيح التكامل الإقليمي والسياسات الإقليمية المتسقة والمتوائمة فرصة لتحسين الربط بشبكات النقل العابر وكفالة زيادة حجم التجارة الإقليمية، وصوغ سياسات تنظيمية مشتركة، وتعاون الأجهزة المعنية بالحدود، ومواءمة الإجراءات الجمركية من أجل ترسيخ الدخول إلى الأسواق الإقليمية.

٨٧ - ومن الأهمية بمكان الترويج لمفهوم "إقليمية التنمية"، الذي يشمل التعاون فيما بين البلدان في طائفة أوسع من المجالات تشمل التجارة وتيسير التجارة، والاستثمار، والبحث والتطوير، وكذلك السياسات الرامية إلى تسريع التنمية الصناعية الإقليمية والترابط الإقليمي. ويهدف هذا النهج إلى تعزيز التغيير الهيكلي والنمو الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية باعتباره ذلك هدفا، وباعتباره أيضا وسيلة لربط جميع المناطق بالأسواق العالمية بغية تعزيز قدرتها التنافسية ومساعدتها في الاستفادة من العولمة إلى أقصى حد ممكن. ومن المهم توثيق أفضل الممارسات وتبادلها ونشرها لتمكين الشركاء المتعاونين من الاستفادة من خبرات بعضهم البعض.

٨٨ - الإجراءات اللذان تتخذهما البلدان النامية غير الساحلية:

- (أ) تعزيز التكامل الإقليمي من خلال تعزيز شبكات التجارة والنقل والاتصالات والطاقة على الصعيد الإقليمي؛
- (ب) التشجيع على مواءمة السياسات الإقليمية بغرض تعزيز التآزر الإقليمي، والقدرة التنافسية، وسلاسل القيمة الإقليمية.

٨٩ - الإجراء الذي تتخذه بلدان المرور العابر النامية:

المساهمة في ترسيخ التكامل الإقليمي من خلال بذل جهود متسقة لتطوير الهياكل الأساسية الإقليمية، وتدابير تيسير التجارة، والترتيبات التجارية الإقليمية، مما في ذلك إنشاء نظم ضمان للجمارك تتسم بالفعالية والكفاءة، بهدف توفير معاملات تفضيلية خاصة لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في تجاوز قيودها الجغرافية.

٩٠ - الإجراءات التي يتخذها الشركاء الإنمائيون:

- (أ) تقديم الدعم المالي والتقني للجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وشركاؤها من بلدان المرور العابر لترسيخ التكامل الإقليمي، من خلال إقامة مشاريع كبيرة تتعلق بالنقل وتنفيذها واتفاقات نقل إقليمية لتيسير حركة البضائع والمسافرين عبر الحدود.
- (ب) تعزيز الدعم الموجه لعمليات التكامل الإقليمي الجارية في المناطق التي توجد فيها البلدان النامية غير الساحلية؛
- (ج) تبادل أفضل الممارسات في تعزيز التكامل الإقليمي؛
- (د) تنفيذ البرامج الإقليمية للمعونة التجارية بهدف دعم التكامل والتعاون الإقليميين؛
- (هـ) دعم الحلول الإقليمية الرامية إلى تيسير التكامل الإقليمي وتعزيزه.

الأولوية ٦: القضايا الجديدة والناشئة

٩١ - تشكل الآثار المجتمعة الناجمة عن تعدد الأزمات المالية والاقتصادية، وارتفاع أسعار السلع الغذائية والوقود، والتي تفاقت بسبب تغير المناخ، والتصحر، وتدهور الأراضي، والجفاف، والكوارث الطبيعية، تهديدات خطيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية غير الساحلية. وقد أدت هذه الأزمات والتحديات إلى استفحال أوجه الضعف في

تلك البلدان، وإلى تلاشي المكاسب الإنمائية التي حققتها على مر السنين. ولذلك، فإن هناك حاجة إلى توفير الدعم الدولي المناسب في أوانه وعلى نحو موجه لاستكمال الجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل بناء القدرة على التحمل في مواجهة هذه الصدمات.

تغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف والكوارث

٩٢ - تعاني البلدان النامية غير الساحلية من الضعف بشكل استثنائي في مواجهة آثار تغير المناخ، والتصحر، وتدهور الأراضي، والجفاف، فضلا عن الفيضانات، بما فيها الفيضانات الناجمة عن ذوبان البحيرات الجليدية. فقد أسهم تغير المناخ في الحد من الإنتاج الزراعي. وكثيرا ما تتحمل البلدان النامية غير الساحلية، بسبب القيود الهيكلية وأوجه الضعف المتعددة التي تعاني منها، عبئا ثقيلا مفرطا ناجما عن مخاطر المناخ، وتواجه تحديات ضخمة في إعادة التعمير.

٩٣ - وقد أدى تغير المناخ إلى تفاقم تدهور الأراضي والتصحر وإزالة الغابات في البلدان النامية غير الساحلية. فهناك ١٣ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية من أصل ٢٩ بلدا في العالم يعيش ٢٠ في المائة أو أكثر من سكانها في أراض متدهورة. وتهدد هذه الآثار الكبيرة قدرة تلك البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والتنمية المستدامة الشاملة، كما أن قدرتها على التكيف مع الآثار والتخفيف من حدتها، في حدودها الدنيا. وتدعو البلدان النامية غير الساحلية إلى تضافر الجهود العالمية لكفالة تحقيق نتيجة طموحة لعملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥، من حيث التخفيف والتكيف، والتمويل، والخسائر والأضرار، في جملة أمور، والحد من ارتفاع درجات الحرارة بأقل من ١,٥ درجة مئوية. وهناك حاجة إلى تكثيف الجهود من أجل الحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث وتنفيذ إطار عمل هيوغو والإطار الذي سيحل محله.

٩٤ - الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية غير الساحلية:

(أ) وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية ترمي إلى التصدي لتغير المناخ، والتصحر، وتدهور الأراضي، والجفاف، وإلى الحد من أخطار الكوارث على نحو شامل، بهدف إدماجها في خطط التنمية الوطنية؛

(ب) تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي والموارد، بسبل منها الاستصلاح، واستخدام أفضل الممارسات، والتوعية العامة، والتنفيذ الفعال للتشريعات والأنظمة ذات الصلة؛

(ج) إقامة هياكل أساسية مقاومة لتغير المناخ؛

(د) تعزيز نظم الإنذار المبكر، وجمع البيانات، وتنمية القدرات المؤسسية، واستخدام نهج يقوم على تعدد أصحاب المصلحة من أجل فهم المخاطر بشكل أفضل وتنمية القدرة على التحمل على جميع المستويات؛

(هـ) تعزيز التعاون الإقليمي من أجل معالجة ما تخلفه الكوارث من نتائج عبر الحدود سيساعد على التخفيف من آثار هذه الكوارث؛

(و) تشجيع لامركزية المسؤولية والموارد للحد من مخاطر الكوارث، حسب الاقتضاء، وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية، والأعمال الطوعية، والتوعية، والتأهب للكوارث وتلبية الاحتياجات المحلية للحد من مخاطر الكوارث؛

(ز) بناء قدرة الناس على التحمل وتعزيز تأهبهم لمواجهة مخاطر الكوارث الطبيعية؛

(ح) الاغتنام الكامل للفرصة التي تتيحها عملية خطة التكيف الوطنية، والحصول على الموارد بما في ذلك مرفق البيئة العالمية، وصندوق المناخ الأخضر، وصندوق التكيف، والصندوق الخاص بتغير المناخ.

٩٥ - الإجراءات التي يتخذها الشركاء الإنمائيون:

(أ) تعزيز الدعم المقدم للبلدان النامية غير الساحلية في بناء قدرتها على التحمل وكفالة حصولها على التسهيلات المالية على نطاق واسع من أجل تحقيق الأهداف المتمثلة في التكيف، والتخفيف، واستصلاح الأراضي، والحد من مخاطر الكوارث؛

(ب) النظر في إتاحة منفذ خاص للبلدان النامية غير الساحلية لكي تتمكن من مواجهة التحديات المتعددة الجوانب وتخلص من القيود التي تحد من قدراتها؛

(ج) تقديم الدعم العلمي والتكنولوجي والمساعدة في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية غير الساحلية لبناء قدرتها على التحمل.

بناء القدرة على مجابهة الصدمات الخارجية

٩٦ - تعاني البلدان النامية غير الساحلية من ضعف شديد في مواجهة الصدمات الخارجية من قبيل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، وتقلب أسعار السلع الأساسية. فقد أسفرت الأزمة الاقتصادية العالمية، وخصوصا الانهيار في الطلب الإجمالي من البلدان المتقدمة النمو من خلال القنوات التجارية، إلى فقدان الوظائف وخسارة الدخل، ولا سيما في الصناعات التصديرية الرئيسية في البلدان النامية غير الساحلية. وارتفع معدل البطالة ارتفاعا حادا في

الكثير من تلك البلدان، ما أدى إلى عواقب وخيمة من الناحية الاجتماعية - السياسية. وتفتقر أغلبية البلدان النامية غير الساحلية إلى القدرات الداخلية اللازمة لاستيعاب أو معالجة أثر الصدمات الخارجية. ولدى معظم البلدان النامية غير الساحلية قدرة متدنية في الإنفاق العام على تدابير الحماية الاجتماعية، ما أدى إلى تفاقم وضع الملايين من الناس وإعادتهم إلى ربقة الفقر.

٩٧ - الإجراءات اللذان تتخذهما البلدان النامية غير الساحلية:

(أ) تنويع الأسواق والمنتجات على حد سواء، وتحسين الإنتاجية لتوفير ضمانة تقي من الضعف الشديد في مواجهة التقلبات التي تعصف بأسعار السلع الأساسية العالمية؛

(ب) تبادل أفضل الممارسات وتعزيزها.

٩٨ - الإجراءات التي يتخذها الشركاء الإنمائيون:

(أ) تقديم المساعدة التقنية والمالية لدعم الاستراتيجيات الوطنية التي تنتهجها البلدان النامية غير الساحلية للتخفيف من المخاطر بغية تعزيز قدرتها على التصدي لآثار الصدمات الاقتصادية؛

(ب) كفالة أن يعتمد نظام التجارة العالمي التدابير اللازمة للحيلولة دون تقويض إمكانات التصدير لدى البلدان النامية غير الساحلية في أوقات الأزمات الاقتصادية والمالية؛

(ج) كفالة ألا تتأثر المساعدة الرسمية الموجهة إلى تلك البلدان بشكل سلبي في أوقات تلك الأزمات؛

(د) تقديم الدعم المالي والتقني لتمكين الحكومات من تعزيز التدابير الملائمة في مجال توفير الحماية الاجتماعية للفئات السكانية الضعيفة؛

(هـ) إنشاء صندوق خاص للتنويع الاقتصادي بغية التخفيف من الآثار المتكررة والمدمرة التي تخلفها الأزمات الاقتصادية والمالية.

الأولوية ٧: وسائل التنفيذ

٩٩ - يشكل عدم كفاية الموارد المالية والقيود المفروضة على القدرات بعض أكبر العقبات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في جهودها الرامية إلى تحقيق النمو المطرد والتنمية المستدامة. ويتعين على الشركاء الإنمائيين، والأمم المتحدة، وسائر المنظمات الدولية والإقليمية، فضلا عن البلدان الناشئة والجهات الفاعلة من القطاع الخاص، أن تعزز دعمها

للبلدان النامية غير الساحلية في جهودها الرامية إلى إنشاء نظم فعالة للنقل العابر وتعهدها، والاندماج في الاقتصاد العالمي، والتحويل الهيكلي لاقتصاداتها، وتحسين قدراتها التجارية والإنتاجية، وإقامة هياكل أساسية اقتصادية واجتماعية، وذلك من خلال توفير المساعدة المالية والتقنية الموجهة. ويمكن للموارد المالية الخارجية أن تكمل الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وأن تضطلع بدور رئيسي في دعم نهوضها الاقتصادي وتقدمها الاجتماعي. والمطلوب هو إضفاء تحسين كبير على عملية حشد التمويل من جميع المصادر المتاحة، العامة منها والخاصة، والمحلية والدولية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي تعزيز خطط ضمان السندات الجمركية الإقليمية، الأمر الذي من شأنه أن يلغي التكاليف الإدارية والمالية التي يمكن تجنبها والمرتبطة بضمانات السندات الجمركية الوطنية المتعلقة بالمرور العابر.

١٠٠ - وسيكون هناك صندوق مستقل لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية.

تعبئة الموارد المحلية

١٠١ - تقع المسؤولية الرئيسية عن التنمية والتقدم في أي بلد على عاتق البلدان نفسها. وتواصل البلدان النامية غير الساحلية تعبئة مواردها المحلية من أجل إقامة الهياكل الأساسية ومرافق النقل العابر وكذلك من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الشامل، والتنمية البشرية والاجتماعية. وبالنظر إلى انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية، والتكاليف الهائلة لبناء الهياكل الأساسية الاقتصادية، وارتفاع تكلفة مزاوله الأنشطة التجارية والاقتصادية، وارتفاع مستوى الفقر والحرمان في معظم البلدان النامية غير الساحلية، فهي تواجه ثغرة كبيرة في الموارد المالية والقدرة التقنية وبناء القدرات. ونتيجة لعدم كفاية الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وكذلك في التنمية الاجتماعية والهياكل الأساسية، فقد وقعت تلك البلدان في شرك حلقة مفرغة من تدني الاستثمارات وانخفاض الإنتاجية وضعف التنمية.

١٠٢ - الهدف المقترح:

زيادة تعبئة الموارد المحلية، بنسبة ٥٠ في المائة خلال السنوات العشر المقبلة، من أجل دعم الميزانيات الوطنية، ولا سيما في إقامة الهياكل الأساسية وتعهدها.

١٠٣ - الإجراء الذي تتخذه البلدان النامية غير الساحلية:

الاستمرار في بذل الجهود الرامية إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية لديها عن طريق بناء قاعدتها الاقتصادية، وإصلاح إدارة الضرائب وتوطيدها، وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد والتنمية المؤسسية.

١٠٤ - الإجراءان اللذان يتخذهما الشركاء الإنمائيون:

(أ) تقديم الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية في ما تبذله من جهود من أجل تحقيق التنمية المؤسسية، وتوطيد الإصلاحات الضريبية والإدارة والتدابير التنظيمية الرامية إلى تعزيز قاعدة الموارد المحلية.

(ب) تقديم المزيد من الموارد والدعم الشامل من أجل كفالة تعزيز قدراتها الإنتاجية والتجارية، والاستفادة بالكامل من فرص التجارة العالمية، وإنشاء مرافق المرور العابر للسلسلة والفعالة من أجل إيجاد دورة حميدة من مستويات التجارة المعززة، وتنويع المنتجات، والتحول الهيكلي الكلي لاقتصادات البلدان النامية غير الساحلية.

المساعدة الإنمائية الرسمية

١٠٥ - يشكل عدم كفاية الموارد المالية ونقص القدرات والدراية التقنية عقبات رئيسية أمام إحراز التنمية والتقدم في البلدان النامية غير الساحلية. وتستلزم قاعدة الموارد المحلية الضيقة، وارتفاع مستوى الفقر، وأوجه العجز الضخمة في البنية التحتية، وانخفاض مستوى التنمية الاقتصادية، تقديم دعم عالمي شامل ومستدام. وتظل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا رئيسيا لتمويل الخارجي بالنسبة للعديد من البلدان النامية غير الساحلية. وتؤدي المساعدات المقدمة من الشركاء الإنمائيين والمنظمات المتعددة الأطراف دورا حاسما في دعم الجهود التي تبذلها من أجل التنمية المستدامة والحد من الفقر.

١٠٦ - الأهداف المقترحة:

(أ) الحفاظ على الزخم في المساعدة الإنمائية الرسمية، ومضاعفة المدفوعات في العقد القادم؛

(ب) معالجة الاختلالات في المساعدة الإنمائية الرسمية مع زيادة الدعم المقدم إلى البلدان ذات الاحتياجات الأكبر بحلول عام ٢٠٢٤؛

(ج) تحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٣٠ في المائة في مجال تنمية القدرات والإنتاجية والمجالات ذات الصلة بالتجارة بحلول عام ٢٠٢٤.

١٠٧ - الإجراءات التي يتخذها الشركاء الإنمائيون:

(أ) كفالة تخصيص الأموال والمساعدات بالقدر الكافي بحيث تخصص نسبة مئوية أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية غير الساحلية للمساعدة في التخفيف من وطأة التحديات المعقدة؛

(ب) ضمان التنفيذ الفعلي للالتزامات التي تم التوصل إليها في توافق آراء مونتيري، ولا سيما الفقرات ٤١ إلى ٤٣، بغرض تزويد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بالمساعدات المالية والتقنية الملائمة على شكل منح و/أو قروض بأيسر الشروط الممكنة لتلبية الاحتياجات المبينة في برنامج العمل الحالي؛

(ج) ضمان اتساق المساعدة الإنمائية الرسمية مع الأولويات الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية، وكفالة إمكانية التنبؤ بها ومواءمتها مع سائر السياسات الداعمة، وتوجه نتائجها نحو التنمية؛

(د) السعي إلى ضمان توزيع أكثر إنصافاً للمساعدة الإنمائية الرسمية على أساس الأولويات والاحتياجات القطرية المحددة في البلدان المتلقية للمساعدة؛

(هـ) النظر في إنشاء صندوق مخصص للبلدان النامية غير الساحلية للمساعدة في بناء هياكل أساسية أفضل، وتعزيز القدرة الإنتاجية، وتوسيع نطاق إمكانات التصدير.

المعونة التجارية

١٠٨ - للمعونة التجارية دور رئيسي في المساعدة في بناء القدرات لدى البلدان النامية غير الساحلية في رسم السياسات التجارية وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وتطوير البنية التحتية المتصلة بالتجارة، بهدف زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها في أسواق الصادرات. وقد أسهمت مبادرة المعونة التجارية، بالاقتران مع السياسات التكميلية، في خفض تكاليف التجارة، وزيادة الهياكل الأساسية، وتحسين المؤسسات الحدودية والإجراءات التنظيمية، وتعزيز القدرات. وهي تنطوي أيضاً على إمكانية تخفيف القيود الملزمة التي تحول دون ارتباط البلدان النامية غير الساحلية بسلاسل القيمة أو تبوأ مكانة أرفع فيها.

١٠٩ - الهدف المقترح:

زيادة سنوية بنسبة ٥ في المائة في العقد القادم. ولا بد من إعادة توجيه التدفقات إلى البلدان التي تواجه المزيد من العقبات التجارية، وعدم كفاية الاستثمار المباشر الأجنبي، وتقل فيها الموارد.

١١٠ - الإجراءات التي يتخذها الشركاء الإنمائيون:

- (أ) ضمان توجيه قسط أكبر من المعونة التجارية نحو البلدان النامية غير الساحلية بالنظر إلى احتياجاتها المتصلة بالهياكل الأساسية والتجارة؛
- (ب) دعم الطابع الإقليمي لبرنامج المعونة التجارية لتعزيز التكامل التجاري فيما بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر؛
- (ج) تقديم المساعدات المالية من أجل الهياكل الأساسية ذات الصلة بالتجارة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من عملية تيسير التجارة.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

١١١ - يؤدي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دوراً كبيراً في توسيع نطاق النمو والتنمية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وذلك من خلال المساهمة في بناء القدرات البشرية والإنتاجية، وتوفير المساعدة المالية والتقنية، وإمكانية الوصول بطرق أكثر تنوعاً إلى الأسواق والفرص التجارية، ونقل التكنولوجيا والابتكارات وتقاسم أفضل الممارسات. وسيحظى التعاون فيما بين بلدان الجنوب بدعم المجتمع الدولي بوصفه عنصراً مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه. ويتواصل زيادة تحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل دعم الأولويات الوطنية في البلدان النامية غير الساحلية. وبوجه خاص، سيعزز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في ميدان النقل العابر، وتنمية القدرات الإنتاجية، وتقديم معاملة تفضيلية لمنتجات البلدان النامية غير الساحلية في دخول الأسواق. وسيفضي هذا التعاون أيضاً إلى تعزيز عضوية البلدان النامية غير الساحلية في أطر التكامل الثنائي والإقليمي.

١١٢ - الهدف المقترح:

مضاعفة التدفقات فيما بين بلدان الجنوب في السنوات العشر القادمة في مجالات التجارة والمعونة والدعم التقني.

١١٣ - الإجراءات الذي تتخذه البلدان النامية غير الساحلية:

تعزيز عضوية البلدان النامية غير الساحلية في أطر التكامل الثنائي والإقليمي من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١١٤ - الإجراءات الذي يتخذها الشركاء الإنمائيون، بما في ذلك الشركاء المحتملون:

تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في ميدان النقل العابر، وتنمية القدرات الإنتاجية، وكذلك تقديم معاملة تفضيلية لمنتجات البلدان النامية غير الساحلية في دخول الأسواق.

منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية

١١٥ - تولى منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية الأولوية الواجبة للبلدان النامية غير الساحلية في توفير الموارد المالية والمساعدة التقنية ودعم بناء القدرات. وفي ضوء تحدياتها المتعددة والمعقدة، وارتفاع تكلفة التجارة والتنمية، وارتفاع مستوى الفقر، ثمة حاجة ماسة إلى الدعم المتواصل والشامل في جميع مجالات الأولويات الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية. وستشجع أيضا السياسات الرامية إلى التعجيل بالتعاون الاقتصادي الإقليمي وبناء الهياكل الأساسية الإقليمية من أجل مساعدتها على التغلب على المعوقات التي تضعفها. وسوف تنسق فيما بينها في إطار الجهود المبذولة لدعم البلدان النامية غير الساحلية.

الاستثمار المباشر الأجنبي

١١٦ - تؤدي تدفقات رأس المال الدولي الخاص، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي، دورا محفزا في دفع عجلة النمو الاقتصادي والحد من الفقر في البلدان النامية غير الساحلية من خلال بناء وتعزيز القدرات الإنتاجية، وتحقيق نمو الصادرات، ونقل التكنولوجيا، والمهارات الإدارية، وتوفير فرص العمل. ويمكن للاستثمار المباشر الأجنبي أن يضطلع أيضا بدور رئيسي في بناء الهياكل الأساسية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية، والإفراج عن الموارد الحكومية الشحيحة لاستثمارها في التعليم والصحة وغيرهما من الخدمات الاجتماعية الأساسية.

١١٧ - الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية غير الساحلية:

(أ) وضع سياسة وطنية من أجل اجتذاب استثمار مباشر أجنبي أكثر تنوعا، لا سيما بهدف تعزيز القدرات الإنتاجية والهياكل الأساسية للنقل العابر، وفي الوقت نفسه ضمان بيئة تنظيمية مستقرة ومواتية على الصعيد الوطني لجذب تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي؛

(ب) تحديد المجالات ذات الأولوية للاستثمار، وتقييم القدرات والموارد المحلية، ومدى الاستثمار الدولي اللازم لتشجيع شركات القطاعين العام والخاص، ولا سيما الاستثمارات في الهياكل الأساسية؛

(ج) تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي، حسب الاقتضاء، من أجل تنمية شبكة الهياكل الأساسية للنقل العابر الإقليمي، وإكمال الوصلات الناقصة التي تربط البلدان النامية غير الساحلية بالشبكة الإقليمية، وكذلك مرافق مركز العبور الحدودي المتكامل المشترك.

١١٨ - الإجراءات التي يتخذها الشركاء الإنمائيون:

(أ) الحث على زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي الموجه إلى البلدان النامية غير الساحلية وتيسيره في مجالات أولوياتها الوطنية، لا سيما تطوير الهياكل الأساسية للنقل، وتيسير التجارة، ونقل التكنولوجيا، وتنمية القطاع الإنتاجي وتحقيق القيمة المضافة؛

(ب) توفير المساندة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات للبلدان النامية غير الساحلية من أجل تعزيز مهارات التفاوض اللازمة لجلب الاستثمار المتسم بالمسؤولية والتأثير في الاستثمار؛

(ج) توفير حوافر محددة لتشجيع الشركات على الاستثمار في البلدان النامية غير الساحلية من خلال ائتمانات التصدير، وضمانات الحماية من مخاطر الاستثمار، والقروض التساهلية، وبرامج التمويل التفضيلي، وصناديق المشاريع الخاصة للاستثمار، ورأس مال المجازفة وغيره من أدوات الإقراض، والمبادرات والخدمات، خاصة بالنسبة لمشاريع البنية التحتية؛

(د) بذل الجهود من أجل تعزيز أوجه التآزر مع الشركاء الإقليميين بغية تحقيق المشاريع الاستثمارية التي تتسم بالتعقيد والكلفة العالية للغاية بالنسبة لبلد واحد فقط؛

(هـ) تقديم المساندة التقنية لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في بناء القدرات المؤسسية والبشرية بهدف تحسين قدرتها على استقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي.

بناء القدرات

١١٩ - لدى البلدان النامية غير الساحلية احتياجات لتنمية القدرات في عدة مجالات منها، على سبيل المثال لا الحصر، إدارة الجمارك والحدود؛ وزيادة تيسير التجارة، وتنفيذ اتفاقات المرور العابر وتيسير التجارة على الصعيد الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والدولي،

بما في ذلك اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة؛ والترتيبات في مجال النقل العابر؛ ومعالجة القيود على جانب العرض والتحول الهيكلي وبناء القدرة على التحمل.

١٢٠ - الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية غير الساحلية:

(أ) تعزيز مستوى المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات في مجال التعليم، وتنمية المهارات البشرية، والتنمية المؤسسية، ومباشرة الأعمال الحرة، وتعزيز قدرات الوكالات العامة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك في مجالات التدريب وتبادل التجارب والخبرات ونقل المعارف؛

(ب) قيام البلدان النامية غير الساحلية، التي لم تفعل ذلك بعد، بالتصديق على الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن إنشاء مجمع تفكير دولي للبلدان النامية غير الساحلية؛

(ج) استخدام مجمع التفكير الدولي للبلدان النامية غير الساحلية من أجل تبادل الخبرات والمعرفة الفنية والبحوث والموارد الأخرى بشأن المسائل المتصلة بالتجارة والموارد العابر والنقل وبناء القدرات فيما بين البلدان النامية غير الساحلية.

١٢١ - الإجراءات التي يتخذها الشركاء الإنمائيون:

(أ) إعطاء الأولوية لتوفير المساعدة التقنية والدعم المالي من أجل بناء القدرات في البلدان النامية غير الساحلية استناداً إلى أولوياتها الوطنية؛

(ب) دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل بناء القدرات في البلدان النامية غير الساحلية؛ وتعزيز مستوى المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات في مجال التعليم، وتنمية المهارات البشرية، والتنمية المؤسسية، ومباشرة الأعمال الحرة، وتعزيز قدرات الوكالات العامة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك في مجالات التدريب وتبادل التجارب والخبرات ونقل المعارف؛

(ج) إيلاء منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة أيضاً، الأولوية الواجبة للبلدان النامية غير الساحلية في مجال تقديم الدعم من أجل بناء القدرات في جميع مجالات اختصاصها ذات الصلة؛

(د) إقامة مشاريع تيسير التجارة الرامية إلى تبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير والجمارك وما يتعلق بذلك من بناء قدرات الموارد البشرية المعنية وتعميمها ووضع المعايير لتنظيمها ومواءمتها؛

- (هـ) إقامة مشاريع تيسير التجارة الرامية إلى إدماج نظم الإدارة القائمة على المخاطر وغيرها من نهج إدارة الحدود في عمليات التفتيش والتخليص على الحدود؛
- (و) إقامة مشاريع تيسير التجارة الرامية إلى دعم تصميم وتنفيذ النظم الآلية والتكنولوجيات من أجل تيسير التجارة، بما في ذلك نظم الدفع الإلكترونية والبوابات التجارية الوطنية، ونظم النافذة الواحدة، واللجان الوطنية لتيسير التجارة؛
- (ز) مساعدة الحكومات في الانضمام إلى الاتفاقات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

الأولوية ٨: التنفيذ والمتابعة والاستعراض

١٢٢ - يُضطلع بمتابعة التنفيذ والرصد والاستعراض على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي من خلال آليات فعالة. وستكون آلية الرصد والاستعراض عملية مستمرة رامية إلى تعزيز الشراكات والمساءلة المتبادلة على جميع المستويات. وسوف تُسائل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية فيما بينها عن الإجراءات الرامية إلى تحسين عمليات المرور العابر، وكذلك إقامة الهياكل الأساسية اللازمة والتعاون من أجل إيجاد حالة مريحة لكل الأطراف. وبالمثل، سيُسائل أيضا الشركاء الإنمائيون عن التزامات الإنجاز التي تم التعهد بها للبلدان النامية غير الساحلية.

١٢٣ - الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني:

- (أ) تعمم الحكومات برنامج العمل الجديد في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية من أجل التنفيذ الفعال؛
- (ب) تنشئ الحكومات لجان تنسيق وطنية من أجل التنفيذ الفعال على الصعيد الوطني؛
- (ج) يجري الرصد والاستعراض بالشراكة مع جميع أصحاب المصلحة، أي القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمعاهد العلمية ومراكز التفكير والمجتمع المدني ووسائل الإعلام، حسب الاقتضاء؛
- (د) تقدم الأمم المتحدة الدعم على الصعيد القطري لتنفيذ ومتابعة ورصد برنامج العمل على الصعيد الوطني.

١٢٤ - الإجراءات على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي:

(أ) تعمم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بالتعاون مع الكيانات الإقليمية للأمم المتحدة، تنفيذ برنامج العمل في البرامج ذات الصلة، وتضع المشاريع ذات الأولوية وتنفذها لتطوير الهياكل الأساسية من أجل تحسين القدرة على الاتصال ومبادرات تيسير التجارة؛

(ب) تشكل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية منتدى للتنسيق على الصعيد الإقليمي لإجراء استعراضات دورية تشمل المنظمات الإقليمية والمصارف الإنمائية ومنظمات الأمم المتحدة الإقليمية؛

(ج) تضطلع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة باستعراض يجرى مرة كل سنتين لتنفيذ برنامج العمل في إطار دوراتها السنوية. ويتعين عليها أن تقدم تقريراً تحليلياً وذاخراً بالمعلومات عن التقدم المحرز وعن تنفيذ برنامج العمل. وتضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات القطاع الخاص ذات الصلة بدور فعال في دورات اللجان الإقليمية للأمم المتحدة في هذا الصدد.

١٢٥ - الإجراءات على الصعيد العالمي:

(أ) تضطلع الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاستعراض السنوي لتنفيذ برنامج العمل الجديد من خلال التقارير السنوية للأمين العام والحوار المواضيعي التفاعلي نصف السنوي للجمعية العامة؛

(ب) يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالاستعراض المواضيعي الذي يعقد كل سنتين بشأن القضايا المواضيعية الرئيسية لكفالة تنسيق متابعة عملية تنفيذ برنامج عمل فيينا. وسيكرس المنتدى السياسي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوقت الكافي لمناقشة تحديات التنمية المستدامة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية بهدف تعزيز التزامات المشاركة والتنفيذ، ولا سيما ما تم الاتفاق عليه في برنامج العمل؛

(ج) تعمم مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تنفيذ برنامج عمل ألماتي الجديد في برامج عملها، وتجري استعراضات قطاعية ومواضيعية للبرنامج، حسب الاقتضاء. وسيشارك القطاع الخاص في الاستعراضات على الصعيد العالمي؛

(د) يكفل مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقاً للولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٦، المتابعة المنسقة لتنفيذ برنامج العمل والرصد الفعال له والإبلاغ عنه،

وتكثيف ما تبذله من جهود الدعوة من أجل زيادة الوعي الدولي وتعبئة الموارد، وتطوير التعاون والتنسيق مع المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها من أجل ضمان تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي تنفيذًا فعالاً وفي حينه. وسيعزز من جديد دور مكتب الممثل السامي وقدراته باعتباره الوكالة الرائدة التي تكفل التنفيذ المنسق لبرنامج العمل، وتنهض بدور النصير الرسمي للبلدان النامية غير الساحلية؛

(هـ) يعمل مكتب الممثل السامي، بالتعاون مع مكتب الإحصاءات بالأمم المتحدة، ومؤشر التنمية البشرية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية، والأونكتاد واللجان الإقليمية، على وضع مؤشرات ذات صلة من أجل قياس التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد في البلدان النامية غير الساحلية مع مراعاة تباين قدرات شتى البلدان. وينبغي أن تكون المؤشرات قابلة للقياس، وتُفهم بصورة واضحة، وقابلة للتحقيق، ويمكن صياغتها من الممارسات الفضلى والدروس المستفادة؛

(و) تقدم منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، بما فيها اللجان الإقليمية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التجارة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية، والاتحاد الدولي للنقل، والمحكمة الجنائية الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية وسائر المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، الدعم المالي والدعم في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية غير الساحلية بطريقة متسقة ومنسقة بصورة جيدة في إطار ولاية كل منها.

١٢٦ - والجمعية العامة للأمم المتحدة مدعوة إلى النظر في إجراء استعراض شامل ورفيع المستوى لمتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل. وهي مدعوة أيضاً إلى النظر، في أواخر العقد الحالي، في إمكانية عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة بشأن البلدان النامية غير الساحلية من أجل إجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج العمل الحالي والبت في الإجراءات اللاحقة.